



الموضوع

السياسة النقدية وإستهداف التضخم - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

إشراف الأستاذة:

• د/ بن سمينة عزيزة

إعداد الطالب:

• بعلي الشريف مصطفى

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي دريبي بالإيمان وجعل قلبي مليئا بالعبج والعنان وجعل العلم مقصدي وحلما جميلا واقعا لمستهم وعشقتهم بعون الله الذي حمايني وجعل مني مخلوقا مليئا بالفضيلة والرجاء .

أهدي عملي هذا إلي من سقيت من نبعها حبا وحنانا إلي من علمتني أن الحياة جميلة إذا عشقتها بقلبي طامع مليئا بالعبج والحياء

إلي من علمتني أن المرء موجودا إذا وجد فيه حسن الخلق والطاعة والجمد والعناء إلي من أوصاني الرسول والله بما إلي من أقدسما وأعظما جنة تحت أقدامها " أمي الحبيبة "

إلي من كان سببا في وجودي إلي من رعايني وحمايني وتعب من أجل راحتي إلي من أمد يده الطاهرة ليساندي ويساعدني لأخبر وأتعلّم إلي مثلي الأعلى في الحياة البسيطة والسعيدة إلي شق قلبي " أبي العزيز "

إلي سفينة النجاة إلي سدي وعزوتي في الحياة إخوتي الأعزاء فوزي ، الطاهر ، بلال ، زكريا وآخر العنقود أكرم .

إلي ورود الربيع الدائم في الحياة إلي قطرات المطر المتلألئ في السموات إلي النسيم المنعش إلي أخواتي الحبيبات حكيمه ، سامية .

وإلي زوج أختي منير وأبنائه الكناكيت ساجد ، يحيى ، عبد القدوس .

إلي رفقاء دريبي وإلي إخواني خالد ، مهدي ، محمودي ، السعيد ، أبو محمد

إلي كل من يعز علي نفسي ولم يذكرهم قلبي ولكن يذكرهم قلبي .

...

مصطفى

ملخص

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة، فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، يترتب على عدم وجود استقرار في الأسعار، تذبذب حجم الناتج المحلي الخام و ضالة تعبئة المدخرات المالية و سوء توزيع الدخل و الثروات.

يمثل هدف استقرار الأسعار هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الاهداف الاخرى باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الانتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

وقد لجأت معظم الدول النامية التي عانت من ظاهرة التضخم الى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برنامج الاصلاح لاحتواء هذه الظاهرة.

كما اتبعت بلدان أخرى متقدمة و نامية مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق استقرار في الأسعار، تقوم هذه السياسة على استهداف التضخم بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار في المدى الطويل.

résumé

Le problème de l'inflation entre les problèmes rencontrés par les économies des pays développés et sous-développés , ils reflètent le haut niveau général des prix , l'absence consécutive de la stabilité des prix , les fluctuations de la taille du PIB et erronée la mobilisation de l' épargne financière et la mauvaise répartition des revenus et des richesses.

Représente l'objectif de l'objectif de stabilité des prix de toute politique monétaire vise à atteindre d'autres objectifs sans considérer que l'inflation est un phénomène monétaire causée par une libération excessive d'argent qui n'est pas accompagnée d'une augmentation réelle de la production , ce qui aura des répercussions sur les prix.

Il a utilisé la plupart des pays en développement qui ont souffert du phénomène de l'inflation aux institutions monétaires internationales à mener des réformes économiques structurelles visant à freiner la hausse des prix , qui comprenait l'espace de la politique monétaire , compte tenu du programme de réforme pour contenir ce phénomène.

Il a également suivi d'autres pays et en développement avancés au début des années nonante avec un autre cadre pour la gestion de la politique monétaire afin de parvenir à la stabilité des prix , cette politique axée sur le ciblage de l'inflation , de sorte que l'objectif principal de cette politique est la stabilité des prix à long terme .

المقدمة العامة

أصبحت ظاهرة التضخم واحدة من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لتأثيره السلبي على إقتصاديات الدول ومعدلات النمو الاقتصادية.

فقد وجب إتباع سبل لترشيده وعلاجه وفعالية السياسة النقدية، فقد أوكلت لها مهمة ضبط وكبح هذه الظاهرة عند مستويات منخفضة، حتى لا يؤثر على الاستقرار الإقتصادي والنقدي، وذلك من خلال آليات تحمي الإقتصاد من التعرض لتصدعات واضطرابات بهدف تصحيح الإختلال والمساعدة في المحافظة على الإستقرار.

مع بداية التسعينات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عن تبني سياسة نقدية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث انتقلت من التركيز على تلك الإستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كإستهدافات وسيطية، يعرف هذا الإطار الحديث للإدارة السياسية النقدية بسياسة إستهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل الهدف النهائي الذي يجب تحقيقه.

وعرفت الجزائر أوضاع إقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الإقتصادي وارتفاع معدل التضخم، فوضعت منظومة مصرفية على مسار جديد عن طريق دور السياسة التي تهدف أساساً لتخفيض معدل التضخم، والتحكم فيه.

إشكالية البحث :

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع على النحو التالي :

كيف يمكن أن تكون السياسة النقدية فعالة في الجزائر.

التساؤلات الفرعية :

إلى جانب التساؤل الجوهري للإشكالية العامة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم السياسة النقدية، وما هي أدواتها ؟
- ما المقصود بمفهوم التضخم وما هي الآثار الإقتصادية والإجتماعية له ؟
- ما هي صعوبات سياسة إستهداف التضخم في الجزائر.

فرضيات البحث :

لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الموضوع نفترض ما يلي :

- تعبر السياسة النقدية التقليدية عن إجراءات تتخذها السلطة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية، لتحقيق أهداف معينة منها الحد من التضخم.
- يعبر التضخم عن مدى الارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار على فترات متباعدة.
- تمثل سياسة إستهداف التضخم شكلا من أشكال السياسة النقدية التي تضع معدلات رقمية أو مدى للتضخم كإستهدافات وسيطية لتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

أهداف البحث :

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار مع إسقاطه على حالة الإقتصاد الجزائري، حيث يشمل هذا الهدف أهدافا فرعية أخرى تتمثل في:
- دراسة ظاهرة التضخم من خلال البحث عن الأسباب المنشئة لها والتعرف على الإطار النظري له.
 - المساهمة في إثراء أدبيات هذا الموضوع .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في كونه موضوع دراسة وتحليل سياستين متباينتين للتحكم في التضخم، تعتمد السياسة النقدية التقليدية في تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير على

الكتلة النقدية إلى جانب تحقيق أهداف أخرى كالمحافظة على استقرار أسعار الصرف، أما سياسة إستهداف التضخم تجعل من هذا الأخير إستهداف وسيط لإدارة السياسة النقدية بتخفيض هذا المعدل في المدى القصير وتحقيق الإستقرار الإقتصادي في المدى الطويل.

مناهج البحث وأدوات التحليل :

نظرا لطبيعة موضوع البحث يلزم اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الإقتصادية، فنجد المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم والمنهج التحليلي من خلال المعطيات والأرقام والتعديلات.

هيكلية البحث :

تناولت عدة أطروحات ورسائل ظاهرة التضخم حيث ركزت على الدراسات التحليلية والقياسية للظاهرة مع التطرق إلى مختلف السياسات التي بإمكانها معالجة التضخم، تطرقت دراسات أخرى للسياسة النقدية بانفراد خاصة في مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق، كما تم دراسة هذه السياسة مع السياسة المالية لإبراز كيفية التنسيق بينهما، ركزت بعض الدراسات على مسار وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

يتناول هذا البحث ثلاث فصول، حيث يركز الفصل الأول على تحليل السياسة النقدية التقليدية من حيث مفهومها، تطورها، وتحديد أهدافها، كما تم التعرف على مختلف أدواتها.

كما خصصنا الفصل الثاني على تصنيف ظاهرة التضخم مع تبين تعدد التعاريف المقدمة للظاهرة وكذا المعايير التي يستند إليها في تحديد أنواع التضخم إلى جانب الأسباب المنشئة له والآثار الإقتصادية والإجتماعية التي يتركها في المجتمع، كما تطرقنا إلى مؤشرات ومقاييس التضخم.

لقد انصبت معالجتنا للفصل الثالث بدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر والمراحل التي مرت بها، وظروف التضخم في الجزائر، وكذلك متطلبات تطبيق سياسة إستهداف التضخم بدراسة مفهومها والشروط الضامنة لنجاح وفعالية تطبيق هذه السياسة.

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي، والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين إلى المحافظة على استقرار النقد أو الحد من التضخم، وذلك عبر مختلف أدواتها، ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية وتطورها ؛

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية ؛

المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية .

المبحث الأول :

ماهية السياسة النقدية

يعد موضوع النقود والسياسة النقدية من المواضيع التي جلبت إليها الكثير من المفكرين والاقتصاديين وحتى السياسيين، لما له من أهمية كبيرة من حيث وفرته أو تنظيمه أو أثاره التي يتركها على مختلف أجزاء المجتمع بمختلف جوانبه، ولقد عرفت النقود والسياسة النقدية تطورات كبيرة تتعلق أساسا بالحاجة والوضع الاقتصادي السائد، كما سنبينه في هذا المبحث.

المطلب الأول : نظرة عامة حول النقود.

هناك اختلاف كبير في مختلف الأوساط سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية في نظرتهم وتعريفهم للنقود، نظرا للمفهوم الواسع لها، إلا أن الاقتصاديين يضعون عدة تعاريف للنقود، منها ما هو مؤسسي ومنها ما هو وظيفي، ومن التعاريف المؤسسية ما نجده عند (Fisher 1911) (*)⁽¹⁾ إذ يقول أن : " كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات يمكن أن نسميه نقدا " أو بصفتها " فهي: كل ما يلقي القبول العام في الدفع مقابل السلع وتسديد الديون والإبراء من جميع الالتزامات المالية " (2).

والتعريف المؤسسي للنقود يجعلها مقبولة ومستعملة من قبل الأعوان لا لشيء إلا في الثقة الموضوعية من طرفهم في المؤسسة التي أصدرته.

أما عن التعريف الوظيفي للنقود، فتعرف النقود حسب ما يمكن أن تفعله، وهو التعريف الشامل لجميع أنواع النقود، إذ لا يشترط في النقود أن تكون عملة ورقية أو معدنية وإنما أي شيء تتوفر فيه الشروط وخصائص النقود يمكن أن يعتبر نقدا يدفعنا التعريف الوظيفي إلى إبراز أهم وظائف النقود ومنه ما يلي :

* فيشر مفكر اقتصادي .

1- محمد الشريف أمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 3 .

2- عبد المنعم السيد علي وحسن نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الحامد للنشر ، 2004 ، ص 29 .

- **النقود مقياس للقيمة :** في نظام قاعدة الذهب كان الذهب مقياسا للقيم لأن السلع تقيس قيمتها الاستبدالية بالذهب، وهذا كان صحيحا أين كان للنقد قيمة ذاتية يمكن استبدالها به، حيث كان النقد المعياري المتمثل في المعدن نفسه، ولما أصبحت النقود رمزية أو ورقية ولتمتعها بخاصية القبول العام، أصبح عدد الوحدات اللازمة للحصول على السلعة هو القيمة المعبر عنها بالنقد، أو ثمن هذه السلعة، إذ يكفي سعرها الإلزامي، وطبعا يصح هذا الكلام على المستوى الوطني، أما المستوى الدولي فلا تتمتع الرموز النقدية بالقبول العام إلا إذا كانت لها قيمة ذاتية حقيقية.
 - **النقود وسيط في التبادل :** يسمح النقد بتنفيذ عمليات الشراء والبيع وتجاوز الصعوبات التي واجهت المقايضة، حيث تتبادل السلع بالنقود أولا، ومن ثم يمكن تبادل النقود بسلع أخرى كذلك.
 - **النقود مخزن للقيمة⁽¹⁾ :** ومعنى هذا أنه يمكن للوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بالنقد نفسه كمكافئ عام للسلع الأخرى، أي مخزن للقوة الشرائية التي يمكن اكتنازها في وقت ما على شكل سائل من أجل إنفاقها في وقت لاحق، وترتبط هذه الوظيفة بقيمة النقد من جهة، وتقضي بأن الاحتفاظ بالنقود ليس هدفه الاكتناز ولكن استعماله فيما بعد للدفع من جهة أخرى.
 - **النقود أداة للدفع المؤجل⁽²⁾ :** وهذا يعني أن النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات وتسهيل عمليات الاقتراض، ويستخدم في دفع الضرائب ودفع الأجور، وهي أداة تحدد قيمة ما يتعين على المقترض دفعه في المستقبل للمقرض، وبفضل هذه الوظيفة أمكن إيجاد سوق رأس المال، وأسواق الائتمان التي موضوع التعامل فيها هو القرض.
- ومن أهم الخصائص والشروط التي يجب أن تتوفر في النقود نذكر ما يلي:
- أن تتمتع النقود بالقبول العام من قبل الأفراد كوسيلة تقييم وأداة لتبادل السلع والخدمات وتسديد الضرائب والديون ؛
 - الخاصية الإجبارية والإلزامية، أي أن تكون النقود مبررى للذمة، ولا يحق للدائن أن يرفض تسديد المدين لدينه بواسطتها ؛

¹ - محمد الشريف ألمان ، مرجع سابق ، ص 30 .

² - زينب عوض الله وأسامة محمد الغولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص 28 .

- خاصية العمومية أو العالمية أو عدم التعيين⁽¹⁾ ، أي أن استعمال النقود في كل المعاملات بدون تحديد أنواعها ؛
 - خاصية الأثر الآني : أي أن الالتزام يؤدي والدين يطفأ في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع أو التسديد؛
 - خاصية الدوام والثبات النسبي في القيمة : وهذا لكسب ثقة الأعوان في النقود ؛
 - أن تكون النقود نادرة وهذا كان واضحاً في قاعدة الذهب إذ ارتبطت الندرة بالمعدن نفسه، أما في النظام الورقي فالندرة تكون عن طريق فرض الدولة قيود على الإصدار النقدي الورقي.
- كما يمكن أن نضيف بعض الخصائص كالقابلية للتجزئة أو القسمة، سهولة الحمل والنقل، سهولة التخزين، وهي خصائص تمكن النقود من أداء وظائفها بكفاءة عالية.
- وتظهر أنواع النقود مدى التطور الاقتصادي الذي حدث منذ القدم، فكانت النقود سلعية وهي وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية، وهي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها سواء استخدمت كنقود أو لم تستعمل، وكتطور لهذا النوع ظهرت النقود المعدنية التي ابتدأت بالحديد والنحاس ثم الذهب والفضة، وساعد على انتشارها سهولة نقلها، وعدم تلفها، وصعوبة تزيفها، وقابليتها للتجزئة، فضلاً عن الثبات النسبي في قيمتها بالقياس إلى غيرها من السلع، ومع التطور الاقتصادي وظهور الدول، والحكومات الوطنية في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، تطلب وجود سلطة مركزية تستطيع بحكم القانون إصدار عملة لها قوة الإبراء القانوني⁽²⁾، فظهرت النقود بإصدار سندات ورقية، ولعل أول ورقة نقدية صدرت كانت من طرف بنك استكهولم سنة 1656 في السويد، ومثل إصدار مثل هذه الأوراق ديناً على المؤسسة التي أصدرته في التداول، ولم يأتي القرن التاسع عشر إلا وكانت النقود الورقية التي تصدرها البنوك مصاحبة للنقود في التداول، إذ كانت قابلة للتحويل للذهب أو الفضة، لكن انتهت هذه القابلية للتحويل ثلاثينيات القرن الماضي.

¹ - محمد الشريف أمان ، مرجع سابق ، ص 40 .

² - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق ، ص 36 .

ومع تزايد أهمية الودائع الجارية كأداة لتسوية الديون في كثير من البلدان صارت نقود الودائع أهم وسائل الدفع في النظم المصرفية المتقدمة، إذ أصبح الشيك أهم أدوات الائتمان، وهذا عن طريق قيام البنوك بالتحويلات من حساب إلى حساب، وبهذا بمقدور البنوك زيادة العرض الكلي لحجم النقود في المجتمع.

وفي طريق التحديث أيضا والتطوير استحدثت النقود الإلكترونية، وهو أحدث تطور في وسائل الدفع أين تستخدم الوسائل الإلكترونية لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى، ويتم ذلك وفق نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني، واتخذت النقود الإلكترونية عدة أشكال⁽¹⁾، كبطاقات الائتمان، وطاقات التعبئة، أو تسوية المعاملات عبر الأنترنت وتضفي النقود الإلكترونية نوع من الكفاءة العالية، سواء كان ذلك متمثلا في السرعة الفائقة في تحويل الأموال أو متمثلا بتكلفة تحويلها، بدلا من استخدام الشيكات مثلا.

إن تنظيم حجم النقود داخل أي مجتمع إما بزيادته أو بتخفيضه يكون عن طريق ما يسمى بالسياسة النقدية، وتكون هذه السياسة تحت إشراف السلطة النقدية التي عادة ما تكون في مختلف البلدان المتمثلة في البنوك المركزية.

المطلب الثاني : مفهوم السياسة النقدية.

لقد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدة صيغة جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والعلاقة التي تربطها بالاقتصاد، وبالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف التالية :

- تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد ، والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية⁽²⁾.

¹ - محمد أمين بن الدين ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حالة الجزائر ، 2009 / 2010 ، مذكرة ماجستير ، جامعة دالي براهيم ، الجزائر ، ص 5 .

² - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات الاقتصادية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 112 .

- يقصد بالسياسة النقدية " مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد⁽¹⁾.
- السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد، وأسعار الصرف العملة الوطنية) وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية⁽²⁾.
- تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي⁽³⁾.
- من خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن استخلاص العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات والأحكام والتدابير والقوانين التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير في العرض النقدي ولتحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات في مدة زمنية معينة.

المطلب الثالث : تطور السياسة النقدية.

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، ويرجع ذلك إلى تطور الفكر الاقتصادي بفعل الأحداث الاقتصادية المتلاحقة، حيث هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود

¹ - عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، 1999 ، ص 207 .

² - أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 39 .

³ - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص 112 .

الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية فيما يلي :

المرحلة الأولى :

تميزت النظرة إلى السياسة النقدية في بداية القرن العشرين بنوع من الحيادية اتجاه النقود التي كانت ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي(*)، وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل.

وبعد حدوث الكساد العلمي الكبير سنة 1929 والذي كانت السياسة النقدية قبل حدوثه الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش .

إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة والتي سادت خلال تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

المرحلة الثانية :

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز (**) وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعوا للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهكذا بدأ لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام .

وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعلاج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدواته في علاج الإختلالات⁽¹⁾.

* - جون باتيست ساي ، مفكر إقتصادي ، أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي .

** - جون ماينرد كينز ، مفكر اقتصادي ، في الفكر الكينزي.

¹ - عبد الله ولد مختار ، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم - حالة موريتانيا - مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010 ، 2011 ، ص 15 .

المرحلة الثالثة :

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في معالجة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان (*)، التي حركة ساعة الفكر للوراء إلى فكرة النظرية الكمية للنقود، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء .

ومع وصول الأحزاب اليمينية إلى السلطة في العديد من الدول الصناعية الكبرى أمثال مارغري

تاتشر (**) في بريطانيا ورونالد ريغان (***) في الولايات المتحدة سنة 1980.

تنازلت النظرية الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979

و 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم

مشكلات التطبيق من الكساد والبطالة، على الرغم من أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

المرحلة الرابعة :

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية النقدية خاصة بعد ظهور نواقض كل منهما، فأصبح

كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكن أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر

الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس بن

كلينتون(****) في أمريكا لإعادة الفكر الكينزي للسياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون

* - ميلتون فريدمان ، مفكر إقتصادي ، وزعيم مدرسة شيكاغو .

** - مارغري تاتشر رئيسة وزراء بريطانية سابقة .

*** - رونالد ريغان رئيس دولة الولايات المتحدة سابق .

**** - بن كلينتون رئيس الولايات المتحدة سابقا .

على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية من أي قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار.

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديين وما زالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية.

ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية، بينما النقديين صبوا جمَّ هجومهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى تدريبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة المشكلات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث، الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر* الذي يرى أن التعصب للسياسة المالية أو النقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداهما بمفردها لا يعني استخدام الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منهما فعاليتها في الظروف الاقتصادية السائدة المناسبة لها.

*- والتر هيلر ، مفكر اقتصادي أمريكي .

المبحث الثاني :

أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في سياسة النقدية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد، ويمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة وأدوات أخرى.

المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية أي مباشرة لتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات المباشرة إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى، والتي تتمثل في :

- سياسة تأطير القرض ؛

- السياسة الانتقائية للقرض.

أولا : سياسة تأطير القرض⁽¹⁾.

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية⁽²⁾، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد استئانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة

¹ - قدي عبد المجيد ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 80.

² - jen perrepatat ، monnaie , institutions financières et politique monétaires , 5^{em} éditions , Economica , paris , 1993, P 398.

الشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم⁽¹⁾، وأستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القرض إجبارية⁽²⁾، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة

أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لما يلي:⁽³⁾

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة ؛
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد ؛
- لجوء المشروعات إلى الإقراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الإقراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطا كمي بل نوعيا.

ثانيا : السياسة الانتقائية للقرض.

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة و الهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل

¹ - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 220 .

² - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المدخيل النقود والائتمان، بيروت، دار الحداثة للنشر، 1987، ص 421.

³ - وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2000، ص 256 .

الموارد المالية من قطاع لآخر⁽¹⁾، والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي :

1 إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:

فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

2 وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي :

والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم للتقليل من التضخم وطبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941، وفي فرنسا سنة 1969، أما في الجزائر فقد تم إلغائه تماما في سنة 1970، لاستغلالها في الجانب الإنتاجي.

3 - التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة :

لعبت هذه السياسة دوراً هاماً في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينيات⁽²⁾، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

4 هوامش الضمان المطلوبة :

ويكون ذلك بإحداث تغييرات في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواءً بالزيادة أو النقصان⁽³⁾، وفي المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المؤوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر بـ 45 % في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمته 45 % من قيمة الأوراق المالية

¹ - Michelle de mourgues , **la monnaie , Système financière et théoiréu , monétaire** , 3^{eme} édition , Economica , 1993, P 238 .

² - صالح مفتاح ، **النقود والسياسات النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات)** ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص 158 .

³ - غازي حسين عناية ، **التضخم المالي** ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، دار شهاب للنشر ، 1986 ، ص 139 .

و55% الباقية يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى 65% مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35% مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، ويحدث العكس في حالة الكساد.

كذلك يمكن إضافة محددات أخرى كالرقابة على الائتمان العقاري، وتحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان وكذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها⁽¹⁾:

- عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو القطاعات المعنية ؛

- صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه ؛

- قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة ؛

- استعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب .

كنقيم للأدوات المباشرة يمكن القول بشكل عام بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة وغير المرغوب فيها التي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية التي تميز بين القطاعات، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها.

المطلب الثاني : الأدوات غير المباشرة.

يكون تأثيرها غير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية، إذ تؤثر على شروط الإقراض وكيفية استخدامه وتكلفته، وتتمثل في :

- سياسة معدل إعادة الخصم ؛

- سياسة السوق المفتوحة ؛

- سياسة الاحتياطي الإجباري .

¹ - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 142 .

أولاً : سياسة معدل إعادة الخصم.

1 تعريف معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي يقوم بخصمها للبنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات⁽¹⁾، ويعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وأن خصمتها للغير⁽²⁾، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1839⁽³⁾ في إنجلترا أولاً، ثم فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة 1913، وفي الجزائر 1972.

2 تأثير معدل إعادة الخصم.

يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع، وعلى أسعار الفائدة في الإقتصاد القومي⁽⁴⁾، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان، يشكلان علاقة عكسية فيما بينهما.

3 -فعالية معدل إعادة الخصم.

إن اعتماد البنك المركزي أسلوب سعر الخصم سوف يسيطر على حجم الائتمان داخل الإقتصاد الوطني بل يتعدى الأمر، فإجراء التغييرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على

¹ - عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الأكاديمية للنشر ، المفرق الأردن ، 1999 ، ص 397 .

² - سليمان مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 107 .

³ - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 132 .

⁴ - مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، 1996 ، ص 245 .

حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره الغير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الإقتصاد الوطني.

وبصفة عامة فعالية أداة الخصم تتوجب احتكار البنك المركزي مصدر السيولة والائتمان، فإذا افترضنا دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل من أجل استثمارها والحصول على عوائد مرتفعة، فإن رفع معدل سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقييم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان.

كما أن البنوك التجارية وعند ارتفاع سعر البنك المركزي سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر فائدتها، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد التي سوف تحصل عليه من خلال منح القروض ويظهر أن هذه الزيادة سوف تقع على عاتق العميل في الأخير.

غالبا ما تكون فترة ارتفاع سعر الخصم للبنك المركزي هي فترات تضخمية والتي تتميز بارتفاع في الطلب وعليه فالمشروعات والعملاء عند قيامهم بطلب القروض من البنوك التجارية فإنهم يضمنون زيادة مبيعاتهم بالرغم من الارتفاع في الأسعار وعليه فإن فعالية سعر الخصم تواجه الكثير من العقبات، وأن البنك المركزي لا يستطيع القضاء على حالة ارتفاع الأسعار وانخفاضها بمجرد رفع أو خفض سعر الخصم، بل يحتاج إلى أساليب أخرى.

ثانيا : السوق المفتوحة.

1 - تعريف سياسة السوق المفتوحة.

يقصد بسياسة السوق المفتوح تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية⁽¹⁾، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931، ثم عقبها فرنسا سنة 1938⁽²⁾.

¹ - قدى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 90 .

² - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 125 .

فإذا نزل البنك المركزي بائعاً لبعض الأصول المالية والتجارية، فإنه يهدف من وراء ذلك ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض، أما إذا رغبت في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل للسوق مشترياً لهذه الأصول ويصب مقابل ذلك نقوداً في السوق الذي يؤدي إلى زيادة السيولة وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود⁽¹⁾، ويمكن أن نبنى الأثر الكمي و السعري لسياسة السوق المفتوحة، فالأثر الأول يتمثل في أنه عندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأصول المالية، وفي نفس الوقت إلى إحداث تغييرات في أسعار توازن السوق، فعندما يقوم ببيع السندات مثلاً فهو يقوم بإحداث تخفيض في أسعارها وفي المقابل إذا اشترى فإن أسعار السندات سوف ترتفع.

2 - تأثير سياسة السوق المفتوحة.

تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بالإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وإن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود⁽²⁾.

أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقداً فتتخفف احتياطاتها وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

¹ - كمال غالي، مبادئ الاقتصاد المالي، طبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، 1968، ص 364.

² - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 90.

3 -فعالية سياسة السوق المفتوحة.

إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء، حيث أنه في حالة الانكماش لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشترياً للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية ومع ذلك فإن الطلب على القرض قد لا يكون كبيراً للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية (1)، عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة وأسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، وكذلك اتساع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان عرض البنك المركزي هو مساعدة الحكومة (الخزينة) على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، وكان بشكل كبير، فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار هذه الأوراق وبالتالي في أسعار الفوائد السائدة مما قد يدفع البنوك التجارية لأخذ سياسات مضادة تتعارض وأهداف البنك المركزي.

ثالثاً : سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي.

1 تعريف سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي.

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة (2)، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، وأول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 (3)، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك

1 - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مرجع سابق ، ص 363 .

2 - أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق ، ص 84 .

3 - العطار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود والبنوك ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 157 .

التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.

2 تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجباري.

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع⁽¹⁾، وتتحدد هذه النسبة من طرف البنك المركزي.

فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان فيزداد المعروض النقدي.

3 -فعالية سياسة معدل الاحتياطي الإجباري.

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي تسعى إلى تطبيقها.

من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي، حتى أن التغييرات الصغيرة في الاحتياطي الإجباري ينتج عنه تغيير في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم، حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل

¹ - مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ، ص 151 ، ص 152 .

امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع زيادة طلب القروض⁽¹⁾، إن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز المصرفي واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات فهي أداة فعالة جداً وأقل كلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأدواتين السابقتين⁽²⁾، حيث لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية، كما أنها أيضاً لا تحتاج إلى أسواق مالية متطورة أو إلى رغبة الجمهور ببيع وشراء السندات، لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة والنامية، على عكس الدول المتقدمة التي تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة.

وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاث إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها، والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:⁽³⁾

أولا : الإقناع الأدبي.

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعلامات المختلفة⁽⁴⁾، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية، وتسمى أيضا بسياسة

¹ - علي حافظ منصور ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، 1998 ، ص 195 .

² - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، مرجع سابق ، ص 369 .

³ - أمين رفعت المحجوب ، محاضرات في النقود و الاقتصاد ، مصر دار النهضة العربية ، 1994 ، ص 195 .

⁴ - ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار الفكر ، 1993 ، ص 39 .

المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي⁽¹⁾، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد⁽²⁾.

ثانياً: إصدار التوجيهات والتعليمات.

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلاً قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل.

ثالثاً: الإعلام.

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف استراتيجيات التي يريد إتباعها معبراً على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات.

¹ - محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978 ، ص 316 .

² - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 145 .

المبحث الثالث

أهداف السياسة النقدية.

للسياسة النقدية أهداف متعددة، وتختلف درجة أهميتها من دولة إلى أخرى حسب طبيعة المذهب الاقتصادي المتبع، والنظام الاقتصادي المطبق، والوضع السائد ودرجة تقدم المجتمع، وتتمثل أهدافها في:

- أهداف أولية ؛

- أهداف وسيطية ؛

- أهداف نهائية .

المطلب الأول : الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

الأهداف الأولية عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها لتأثر على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب أن يأخذ بمتغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفككة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، وعليه تكون الأهداف الأولية صلة الربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية⁽¹⁾.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات⁽²⁾ ألا وهي:

أولا : مجتمعات الاحتياطات:

وتضم كل من القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك، احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير

المقترضة.

¹ - بن الدين محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص 27 .

² - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 114 .

حيث أن الاحتياطات المصرفية تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)، وقد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، وبمدى تحكم السلطات النقدية أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي.

ثانياً : ظروف سوق النقد.

وهي تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي تقع تحت رقابة البنك المركزي، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين و مواقعهم المختلفة في نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو يومين بين البنوك⁽¹⁾، أما الاحتياطات الحرة فهي عبارة عن الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة لدى البنك المركزي، وقد تسمى كذلك صافي الاقتراض. واستعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدل الفائدة على أدوات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة في السوق المفتوح بين البنوك.

وقد احتدم الخلاف بين الاقتصاديين حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أو الثانية، إذ يفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، غير أن الكنزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك لاعتقادهم بأن أفضل هدف وسيط هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث نقول أن أفضل هدف أولي هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة.

¹ - أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

المطلب الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشر يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد⁽¹⁾، وتعرف على أنها المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية، والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة النقدية، وأسعار الفائدة⁽²⁾، ولهذه الأهداف فائدتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور.

أما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو بآخر إعلانا لإستراتيجية السياسة النقدية.

ويستند تحديد الاستهدافات الوسيطة إلى الفرضيات التالية:

- يفترض أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الهدف النهائي والاستهدافات الوسطى، كما يتوجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي ؛
- يفترض إعلان هذه الاستهدافات للجمهور من طرف البنك المركزي، إذ بهذا الإعلان يتخذ الأعوان الاقتصاديين تقديراتهم وسلوكاتهم ويضعون توقعاتهم على أساسها ؛
- يفترض أن تكون السياسة النقدية في تطبيقها أكثر سهولة عند تحديد الاستهدافات مقارنة بالسياسات الأخرى، وأن يكون تطورها معلوم في الأجل القصير أي شرط توفر الاحتياطات.

واعتمد الكينزيون والنقدويين مؤشرات وأهداف وسيطة متميزة، وفي هذا الصدد يقصد بالمؤشر المتغير الذي تسمح تحركاته بالتنبؤ بتحركات الأهداف النهائية بعد الأخذ بعين الاعتبار للعلاقة المستقرة التي تنشأ بين المتغير الهدف والمتغير المؤشر، الكينزيون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف

¹ - وسام ملاك ، مرجع سابق ، ص 193 .

² - اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر

وسيط، بينما اعتمد النقديين كمية النقود كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط، وهناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة⁽¹⁾ وهي:

- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة ؛

- سعر الصرف ؛

- المجمعات النقدية الوسيطة .

أولا : معدل الفائدة كهدف وسيط.

إن الكينزيين يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كإستهدافات وسيطية لتوجيه سياستها النقدية من خلال تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات التغيرات الأخرى، بينما النقديين لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقود، ويصفونه بأنه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي⁽²⁾.

إلا أن الأعوان الاقتصاديين من أفراد ومشروعات والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم ومن ناحية أخرى تلقى تعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولهذا يتوجب على السلطات العامة أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات ، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسيطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث ليس تذبذب ضمن حدود الاستقرار، بل عمليات متراكمة من عدم التوازن تنشأ عنها مراحل متعاقبة من التضخم والركود⁽³⁾، لذلك يتوجب على السلطات النقدية أن تسهر ليس فقط على مستوى معدلات الفائدة بل أيضا على أن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن

¹ - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 363 .

² - اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص 41 .

³ - وسام ملاك ، مرجع سابق ، ص 197 .

هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق، وأن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.

إن لمعدلات الفائدة مهمة أساسية سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ثانيا : معدل صرف النقد.

إن معدل صرف النقد هو مؤشر نموذجي هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، إن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي الهادف إلى رفع سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعمولات قوية والحرص على استقرارها، حيث عينت عدة بلدان متقدمة ومنفتحة على المبادلات التجارية الخارجية كبلجيكا و الدانمارك والنمسا استهدافاتها الوسيطة على أساس سعر صرف عملاتها وعمليا على المارك الألماني (1)، حالة المضاربة الشديدة تحت تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي على عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف (2).

ثالثا : المجمعات النقدية.

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل الاقتصاد الحقيقي، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل دولة متقدمة حددت أهدافها في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معن ثم بشكل معن، كالنظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداءً من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقاً من 1974، بنك إنجلترا وفرنسا انطلاقاً من 1976، وذلك طبقاً للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من 3% إلى 5% للنقد (3).

1 - اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص 42 .

2 - قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 75 .

3 - اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص 43 .

المطلب الثالث : الأهداف النهائية.

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية⁽¹⁾، حيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها لتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة، وذلك من أجل الوصول إلى أهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الاقتصاد العامة بشكل عام.

وعموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام هي :

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ؛

- العمالة الكاملة ؛

- تحقيق معدل نمو عالي ؛

- توازن ميزان المدفوعات .

أولاً : استقرار المستوى العام للأسعار.

قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بين السلطات النقدية والسياسة النقدية وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار يعرض البنين الاقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأس المالية إلا عن طريق تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية وذلك بإصدار قوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة، إن استهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، بكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي الذي تثبيته سهل في الدول المتقدمة نظراً لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي متقدم مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم⁽²⁾، واستقرار الأسعار.

¹ - نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 1994 ، ص 50 .

² - حمدي عبد العظيم ، السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1980 ، ص 73 .

ثانيا : العمالة الكاملة.

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية أين ظهر آخر لها وهو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول الوصول إليه، حيث تعمل كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدف لسياسة النقدية، وتتحقق هذه العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص مهارة يرغب في العمل في منصب عمل، وتظهر أهميتها في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، لذلك تبقى هدف طويل الأجل، نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، إن معالجة البطالة وتحقيق العمالة يختلف من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة، وبالرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى نمو اقتصادي كبير والرفاهية الاقتصادية، إلا أنه يوجد لديها بطالة وهناك طاقة إنتاجية غير مستغلة.

حيث أنه للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدية تنخفض أسعار الفائدة، فيزداد الاستثمار و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل⁽¹⁾.

ثالثا : تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وفي الخمسينيات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة النقدية، ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنه باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوة، وتوفر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.

¹ - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 138 .

رابعاً : تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

يكن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضاً وإذا انخفضت الأسعار محلياً فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محلياً سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهماً في تصحيح الاختلالات، وخاصةً عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

خلاصة الفصل :

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير، والثانية تعني النقود، تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواءً بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل وكاف لها.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تأثر على النشاط الاقتصادي من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية وتزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، والتي أصبحت فيه ثانوية باعتبارها أقل فعالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية بأهمية كبيرة من قبل النقديين الذين اعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية، وكذلك المرحلة الرابعة التي أفادت بأن السياستين مكملتين لبعضهما.

يتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات، تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض، وأدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل إعادة الخصم، وفي حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف والتي تسمى بالأهداف النهائية منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات تسمى الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة.

تمهيد :

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في العالم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وسنحاول في هذا الفصل تناول الجانب النظري لهذه الظاهرة من خلال المبحثين الآتين :

- المبحث الأول : ماهية التضخم ؛

-المبحث الثاني : أسباب التضخم وآثاره ومؤشرات قياسية.

المبحث الأول :

مفاهيم عامة حول التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، فالتضخم ظاهرة عالمية تسود معظم دول العالم بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة فهي تحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية .

فظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير كثير من القضايا النظرية والطبيعية .

المطلب الأول : مفهوم التضخم

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، وغالبا ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير الطبيعي للأسعار⁽¹⁾، لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.

وبإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق هذا المصطلح على حالات وظواهر أهمها : (2)

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي ، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم عملة)؛

- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل)؛

- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

وقد عرفوا التضخم على أنه الزيادة المحسوسة في عرض النقود أو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فهو نقود كثيرة جدا، حيث اعتبره الكلاسيكيون " ظاهرة نقدية، تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة " (1) .

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة 2000 ، ص 10 .

² - صبحي قادوس قريصة، و محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983 ، ص 247 .

وهناك من يرى أن " التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق⁽²⁾.

ويوجد تيار يعرف التضخم على أنه الزيادة في الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، شرط أن يكون هذا الارتفاع غير متوقع فإذا توقع الأفراد ارتفاعا في الأسعار يمكن تحاشيه أو الحد من آثاره، مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخم .

كما لا يمكن تسميته الارتفاع المؤقت أو المقتطع بأنه تضخم، وبذلك يعرف بأنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما "⁽³⁾.

مما سبق يمكن استخلاص أن التضخم ظاهرة نقدية من خلال أسبابه أي الإصدار النقدي، الارتفاع في النفقات، كما يمكن التحدث عن الظاهرة كما لو أنها ظاهرة سعرية من خلال نتائجها أي ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: التضخم وفق النظريات النقدية.

يمكن تعريف التضخم وفقا للنظريات النقدية التالية :

أولا : النظرية النقدية :

إن التضخم النقدي بناء على هذه النظرية يعني الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، بمعنى الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع الأسعار السائدة في السوق، ويعد ذلك سببا في ظهور الظواهر التضخمية⁽⁴⁾.

وقد سيطرت مفاهيم النظرية النقدية الكمية على مناقشات معظم اقتصادي القرن التاسع عشر وأوائل القرن 20 وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، حيث تحسبوا ظهورها لازدياد النقد المتداول في السوق مؤيدين أرائهم، وحجج ومبررات اقتصادية كارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى وانخفاض قيمة العملات نتيجة ارتفاع الأسعار في بلدان هذه العملات، كما حصل في ألمانيا سنة 1923، حيث شكلت هذه

¹ - غازي حسين عناية ، تحويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي ، دار الجبل ، بيروت ، 1991، ص 24 .

² - مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002 ، ص 34

³ - خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000، ص 249 .

⁴ - مراد علة ، التضخم وفق النظريات النقدية ،

الأزمة مادة خصبة وأساساً مؤيد لأنصار النظرية الكمية، حيث ساد التضخم واستفحل لدرجة كبيرة وذلك كأثر للتوسع في الإصدار النقدي، وكثرة التداول النقدي في الأسواق الألمانية كانت الأسعار ترتفع بشدة بين لحظة وأخرى حتى هبطت القوة الشرائية لتلك النقود لدرجة أنها فقدت قيمتها كوسيط للتبادل، ومن ثم فقدت ثقة الشعب بها، مما دفع الحكومة الألمانية إلى إلغاء النقد واستبداله كأحد الإجراءات للحد من انتشار الظواهر التضخمية .

إذا يمكن حصر أهم الدعائم التي ارتكزت عليها نظرية الكمية في النقاط التالية :

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار ؛
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة والعكس ؛
- تتناسب الكمية عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية ؛
- تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض، بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع ونقصه في العرض عليها ؛
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ؛
- تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في السعر هي : كمية النقد ، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات .

وخلاصة القول أن الأثر الوحيد للتغير في كمية النقود طبقاً للكلاسيك هو التغير في المستوى العام للأسعار، ولذلك فقد استخدموا معادلة التجادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطرديّة بين التغير في كمية النقود "متغير مستقل" والتغير في مستوى العام للأسعار "متغير تابع" وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وقد عبر فيشر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية :

$$MV = TP$$

حيث :

V: سرعة دوران النقود .

M: كمية النقود .

T: كمية المبادلات .

P: المستوى العام للأسعار .

ورغم أهمية تطوير معادلة التجادل لـ فيشر كمعبر عن النظرية الكمية إلا أن مدرسة كمبريدج لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة للتبادل التي تربط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار .

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929، 1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم .

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدرة كبيرة من افتراضاتها .

ثانيا : النظرية الكينزية .

يبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من بنا تعريفه وتحليله للتضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه: "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ولقد بنا أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها ، فهم يفترضون مستوى معين من الأثمان السائدة في الأسواق، بحيث أنه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن

معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع، أي إذا كان هناك فائضا إيجابيا في الطلب وفائضا سلبيا في العرض والعكس.

ويعتمد التحليل الكينزي على طريقة قياس الفروق الموجودة بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، والقوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين .

ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى :

لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا : فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، غير أن مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو التضخم الجزئي يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وظهور نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بنسب ارتفاع الأرباح .

المرحلة الثانية :

هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت صفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، و من الملحوظ أن ارتفاع الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب " القوة التضخمية " ويسمى كينز هذا التضخم بـ " التضخم البحث " .

ثالثا : النظرية المعاصرة.

أعادة مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات فريدمان في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأس مالية في السبعينيات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي، حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى فيليبس .

تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، ويتصور فريدمان أن التغيير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغيير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغيير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويتلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث : أنواع التضخم .

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أنها غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً⁽¹⁾، وبناءً عليه نتطرق إلى الأنواع المختلفة بالإعتماد على بعض المعايير كما يلي :

أولاً : معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان :

¹ - الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1984، ص 25 .

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالإعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها⁽¹⁾، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

1 - التضخم الظاهر :

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار ويتميز بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب⁽²⁾، وبالإضافة إلى عدم تدخل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للفرد.

2 - التضخم المكبوت :

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الائتمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بحيث يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد⁽³⁾ ، وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد

1 - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 56 .

2 - الروبي نبيل، مرجع سابق ، ص 26.

3 - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 58 ، ص 59 .

مؤقتا من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها⁽¹⁾.

ثانيا : معيار تعدد القطاعات الاقتصادية :

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كئيز إلى ما يلي :

1-التضخم في أسواق السلع :

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي :

أ -التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات السلع الاستهلاكية، وذلك من خلال الزيادة في نفقات الإنتاج السلع على الادخار⁽²⁾، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب التضخم الرأسمالي : ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار، على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلا قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2 -التضخم في أسواق عوامل الإنتاج :

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج :

أ -التضخم الربحي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الإدخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والإستثمار⁽³⁾.

¹ - الروبي نييل ، مرجع سابق ، ص 26 .

² - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 60.

³ - الشبول نايف ، التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية - أسبابه، وقياسه، وعلاجه ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1981 ، ص 6 .

ب -التضخم الداخلي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال(1).

ثالثا : معيار حدة التضخم .

ينقسم التضخم وفقا لهذا النوع أو المعيار إلى :

1 -التضخم الجامح.

ويعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية، ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي المدخرات القومية (2)، ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية(3).

2 -التضخم المتوسط " التضخم الغير جامح ".

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الإختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية.

رابعا : معيار مصدر التضخم .

يمكن التمييز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

¹ - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 61.

² - نفس المرجع ، ص 62 .

³ - الروبي نبيل ، مرجع سابق ، ص 30.

1 التضخم من جانب الطلب .

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل⁽¹⁾، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب، وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب على التغير في أذواق الأفراد وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في الأسعار كون زيادة الدخل ترتبط أساسا بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار⁽³⁾.

تعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا لما تقدمه نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع، والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج.

1 - عناية غازي حسين ، مرجع سابق ، ص 66.

2 - الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1997 ، ص 78.

3 - الشبول نايف ، مرجع سابق ، ص 10.

2 التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف " تضخم دفع النفقة " .

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار (1)، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية (2)، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور (3).

ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما :

أ- الارتفاع الذاتي : وهو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة في التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة .

ب- الارتفاع المحفز : ويحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب .

كما قد يرجح البعض التضخم نتيجة محاولات من قبل منتجين أو نقابات العمال أو كلاهما معا والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت المناسب نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية .

1 - غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 74 .

2 - الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مرجع سابق ، ص 85 .

3 - نفس المرجع ، ص 87 .

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتها في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها :

1- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعد سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

3 ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات، المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة لارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطا كبيرا على الأسعار في البلد المستورد.

المبحث الثاني :

أسباب التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.

سيتم إدراج في هذا المبحث كل من أسباب وآثار ومؤشرات التضخم .

المطلب الأول : أسباب التضخم.

قد أصبح واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة، يمكن التعبير عنها من خلال الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن البحث في هذه الحالة في مجموعة العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك انخفاض في العرض الكلي .

أولا : العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع :

يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى ما يلي (1) :

1 زيادة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري.

إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الائتمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الحجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

¹ - بلعوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 149.

2 - التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف :

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان، والإعتمادات، تعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئاً عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين .

3 - العجز في الميزانية :

تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تحويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع.

والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القياس بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة، ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي .

وإن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بأثارها السيئة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك سيبل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفر رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل⁽¹⁾.

أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار، والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام، والمعرض السلعي .

4 - تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، فهي في هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى اقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم،

¹ - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 150.

والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد .

5- الارتفاع في معدلات الأجور :

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في طلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية و إعطائها حق الإضراب تبريراً لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، ويمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية :

- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة ؛
- الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم محافظة على استقرار ولو نسبي للأسعار.

6- التوقعات والأوضاع النفسية⁽¹⁾.

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، فكثيراً ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلاً الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار إقدام المنتجين على تجديد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بإنخفاض الأسعار.

¹ - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 151.

ثانياً: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض :

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاج عن كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها :

1 تحقيق مرحلة الاستخدام التام :

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية، بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزاً، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

2 عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: (1)

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة على نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

3 -النقص في رأس المال العيني :

قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع، والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض

¹ - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 152.

الكلية وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع.

ويجب أن يلاحظ أن يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها⁽¹⁾.

ومن أهم الآثار المختلفة للتضخم ما يلي :

1 - أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي :

إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات، لتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني⁽²⁾، ويتألف هذا الأخير من مجموعة عوائد عناصر الإنتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر، وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل .

¹ - عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، مرجع سابق ، ص 459 .

² - آيت طالب حميد ، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية،

لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الإهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار بإستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الإهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له، إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك.

ويمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم⁽¹⁾:

- أ - بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ب - ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى.
- ج - ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا .
- د - ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي، ويمكن تقسيم آثار التضخم حسب أصحاب المداخل بالشكل التالي :

1 1 - الأثر على أصحاب المداخل الثابتة :

وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على مداخلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية، والفوائد على الاستثمارات والمعاشات التقاعدية، والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه المداخل، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداخل الحقيقية لهذه الفئة.

1 2 - الأثر على أصحاب المرتبات :

وتشمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداخلهم بثبات أقل مقارنة مع الفئة الأولى، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص مداخلهم الحقيقية، ولكن عادة ما تحصل زيادات في المرتبات، قد يؤدي إلى تخفيض ذلك وبالمقابل فإن المداخل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا

¹ - مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية ، النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1989 ص 189.

عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي والإنتاجي خاصة، فقد يتعرض البعض من أصحاب الفئة إلى انقطاع مداخيلهم نتيجة لتسريحهم من العمل.

1 3 - الأثر على الأجراء :

تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداخيل النقدية لهذه الفئات، ويتوقف هذا على عوامل كثيرة، قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على الحكومة.

والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تنقضي فترة من الزمن على ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالمقارنة مع أصحاب المداخيل في الفئتين السابقتين فإن الأجراء أقل ضرر لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم.

1 4 - الأثر على أصحاب المشاريع :

يختلف الوضع تماماً بالنسبة لهذه الفئة، لأن أصحاب المشاريع غالباً ما يحققون زيادة كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الإرتفاع في الأسعار.

فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظراً لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من

ذوي المداخل الثابتة الذين يمثلون السواء الأعظم من المجتمع، بحيث تختلف مداخلهم النقدية عن اللحاق بتساعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب المداخل المتغيرة من تجار ومنتجين⁽¹⁾.

2 - أثر التضخم على العملة :

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الإدخار، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفصيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، وينخفض ميلهم للإدخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.

3 - أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين.

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، حتى أن البعض اعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية، فتأثيره في توزيع المداخل ليست محايداً، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء⁽²⁾، إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغيير في قيمة النقود بالانخفاض، فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت، ومعنى ذلك أنهم استوردوا قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن ما هي وقت منحهم للقروض، وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدنيين أو يضر كل الدائنين، والواقع أنه في ظل ظروف معينة قد تضر الظاهرة ببعض الدائنين وتساعد دائنيهم، فالأمر مرتبط أيضاً بنسبة التضخم المتوقعة⁽³⁾.

¹ - اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد موسى العريقات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 155 .

² - بوشاشي بوعلام ، الأمين في الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص 237 .

³ - علوان زياد ، النقود و المصارف ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1982 ، ص 212 .

4 - أثر التضخم على توزيع الثروة.

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائياً، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في المداخل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية⁽¹⁾.

ومن هنا يمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخل والثروات، ويخلق موجة من التوتر والتدمير الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

5 - أثر التضخم على ميزان المدفوعات.

يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي، وبالتالي المداخل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً، وإنما على السلع المستوردة أيضاً، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيداً فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لاسيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار⁽³⁾.

وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل

¹ - مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 191.

² - اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 155.

³ - محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 321 .

الحدي للتصدير، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية⁽¹⁾.

6 - أثر التضخم على التجارة الخارجية :

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل التضخمية من دولة لأخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية .

7 - أثر التضخم على أسعار الفائدة.

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررون من التضخم على تقييم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم على سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$R = I - F$$

حيث :

R - معدل الفائدة الحقيقي.

I - معدل الفائدة الكلي.

F - معدل التضخم.

¹ - مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1990 ، ص 93.

8 - أثر التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك.

إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، إضافة إلى ذلك، فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه حتى في الظروف التضخمية من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية في هذا البلد .

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك أثراً إيجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي، وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع ويمكن حصرها على النحو التالي⁽¹⁾.

أ - يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج .

ب - يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ومما يساعد أيضاً على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن

¹ - سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2006/2005 ، ص 47.

قيام الحكومة بتحويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.

ج- يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية .

د- يستفيد من التضخم أصحاب المداخل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيض أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض .

المطلب الثالث : مؤشرات ومقاييس التضخم.

إن قياس التضخم هو نسبي ومعقد، ورغم أخطائه وعدم كفايته فإن مؤشرات الأسعار هي التي تستخدم في قياس الظواهر التضخمية، خاصة مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر أسعار الجملة، ومؤشر السعر الضمني للنواتج الداخلي الإجمالي.

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار :

الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغيير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، يستخدم مثلاً لقياس التغيير في أسعار السلع، أو في حجم إنتاجها، أو في كميات المبيعات منها، أو حجم السكان، أو أجور العمال، ويعتمد اختيار المواد التي يتركب منها الرقم القياسي على الهدف الذي يسعى الباحث إليه، وعادة فإن الهدف يختلف بين أن يكون عاماً كما هو الحال عند إنشاء أرقام قياسية لأسعار الجملة لبلد ما، دون أن يقتصر الأمر على منطقة معينة أو أمور محددة تتعلق بطبقة ما من المستهلكين أو المنتجين⁽¹⁾.

¹ - بن يوسف نوة ، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007/2006 ، ص 13 .

وهنا ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا نستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو سنة المقارنة.

1 الرقم القياسي المرجح بأسعار أو كميات سنة الأساس (رقم لاسبير La speyres):

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير سنة 1864 م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي باستخدام سنة الأساس، وهناك صيغتان لهذا الرقم :

* الصيغة الأولى هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي :

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_o}{\sum P_o Q_o} = \text{صيغة لاسبير للأسعار}$$

على اعتبار أن :

P_n : أسعار سنة المقارنة

P_o : أسعار سنة الأساس

Q_o : كميات سنة الأساس

ويفترض في هذه الصيغة ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى ولو تغيرت أسعارها ارتفاعا أو انخفاضاً.

* الصيغة الثانية هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي :

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_o}{\sum Q_o P_o} = \text{صيغة لاسبير للكميات}$$

على اعتبار أن :

Q_n : كميات سنة المقارنة

P_o : أسعار سنة الأساس

Q_o : كميات سنة الأساس

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

2 - الرقم القياسي المرجح بأسعار أو كميات سنة المقارنة (رقم باش Paache):⁽¹⁾

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة، وله أيضا صيغتان كما في رقم لاسبير:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_o Q_n} = \text{صيغة باش للأسعار}$$

على اعتبار أن :

P_n : أسعار سنة المقارنة

P_o : أسعار سنة الأساس

Q_o : كميات سنة الأساس

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في سنة المقارنة مرجحة بأسعار سنة المقارنة وأسعار سنة الأساس، وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار.

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_o P_n} = \text{صيغة باش للكميات}$$

في هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

¹ - بن يوسف نوة ، مرجع سابق ، ص 14.

وبالرغم من اختلاف بين رقمي لاسبير وباش الناجم عن اختلاف الأوزان المستخدمة، إلا أن كلاهما يشير إلى الاتجاه نحو التغير، وأن الرقمين يعتمدان على مقارنة القيم مع اختلاف الغرض المستخدم لحساب القيم.

3 - الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher): (1)

يتضح مما سبق أن لاسبير يجعل صيغة الرقم القياسي متحيزة إلى أعلى بالنظر إلى أنه مبني على الترجيح بأوزان سنة الأساس، على عكس رقم باش الذي يستند على الترجيح بأوزان سنة المقارنة، مما يدفع صيغة الرقم إلى الأسفل.

وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجيحين، وقد كانت صيغة فيشر أهمها، حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسيا أمثلا، ولتأخذ صيغة الوسط الهندسي للصيغتين السابقتين:

$$\sqrt{100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_o Q_n} \times \frac{\sum P_n Q_o}{\sum P_o Q_o}} = \text{الرقم القياسي الأمثل للأسعار}$$

أما الرقم القياسي الأمثل للكميات كما يلي:

$$\sqrt{100 \times \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_o P_n} \times \frac{\sum Q_n P_o}{\sum Q_o P_o}} = \text{الرقم القياسي الأمثل للكميات}$$

أي أنه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للكميات مضروبة بصيغة باش للكميات.

- تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بتقسيم قيمتها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

ثانيا : مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI):

¹ - بن يوسف نوة ، مرجع سابق ، ص 15.

هو أكثر الوسائل استخداماً في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات، التي تشتريها أسر الطبقة المتوسطة الدخل مقارنة بنفس تكاليف في السنة السابقة⁽¹⁾.

- كيفية حساب معدل التضخم انطلاقاً من CPI :

معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بين فترتين، ويحسب كما يلي :

حيث أن :

حيث أن :

FNI_t : معدل التضخم في السنة الثانية.

CPI_t : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة الثانية.

CPI_{t-1} : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة الأولى .

ثالثاً : مؤشر أسعار الجملة .

إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجري التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشتق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار طائفة معينة من المواد، التي تباع وتشتري في هذه الأسواق كالمواد الصناعية والمواد الغذائية⁽²⁾.

رابعاً : مؤشر السعر الضمني : (PGDP) :

¹ - جيمس جوارتيني ، وريجارد أستورب ، الاقتصاد الكلي ، الاختبار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 ، ص 214 .

² - محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ، ص 79 .

ويسمى بالرقم القياسي الضمني أو الناتج الداخلي الخام (PGDP)، وهو عكس المؤشرات الأخرى، فهو يحتوي على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، كما أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة على السواء، ويمكن حسابه إما عن طريق تقييم قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على نفس المتغير ولنفس السنة، ولكن يقاس بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل من السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر (CPI) الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين.

خامسا : المعايير التي تستخدمها المؤسسات الدولية:

هناك بعض المقاييس أو المعايير التي تعتمد عليها المؤسسات العلمية والمنظمات العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومن بين هذه المعايير نذكر :

1 معيار الاستقرار النقدي :

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، التي تدخل، في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطن، وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها⁽¹⁾. وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما من خلال المعادلة التالية :

حيث أن :

B : معدل الاستقرار النقدي.

¹ - صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1984 ، ص 255.

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية .

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات :

• **B = 0** : يدل على تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي، أي أن هناك استقرار نقدي.

• **B > 0** : يدل على وجود نمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي، فهذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها وما يمارسه من ضغط على ارتفاع الأسعار.

• **B < 0** : وجود نقص القوى الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

2 معيار الإفراط النقدي :

ويستند إلى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار.

ويؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس⁽¹⁾.

ويكون نصيب الوحدة المنتجة كما يلي :

¹ - صبحي تادرس قريصة ، مرجع سابق ، ص 258.

حيث أن :

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

M : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة .

وتكون هناك حالتين :

- إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها، يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتاً ، إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس.
- أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويتم حساب حجم الإفراط النقدي كما يلي:⁽¹⁾

حيث أن :

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة .

¹ - محمد عزت غزلان ، مرجع سابق ، ص 318.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

3 معيار فائض الطلب :

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع مستوى الأسعار، مما يقود إلى حالة التضخم.

وقياس فائض الطلب يتم انطلاقا من المعادلة التالية:⁽¹⁾

حيث أن :

D_x : فائض الطلب الخام .

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_g : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية .

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية .

بالتأمل في صيغة إجمالي فائض الطلب، نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال المتاح من السلع والخدمات، وتظهر ثلاث حالات :

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 48 .

- حالة التوازن : رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب
- حالة الفائض : هنا تفوق قيمة الصادرات عن الواردات، ويحقق ميزان المعاملات التجارية فائض ونرمز له بالحرف S ، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض الإجمالي فائض الطلب ويصبح :
- حالة العجز : وهي تصف مراكز موازيين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة والأخذة في النمو، وهي حدوث عجز في موازيين معاملاتها التجارية ونرمز له بالحرف "F" والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب ويصبح:

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة السابقة تم التعرف على مفهوم التضخم الذي ارتبط كثيرا بالارتفاع المستمر للأسعار، إلا أن هذا التعريف لا يعد الوحيد، فهي تعرف على أنها ظاهرة نقدية من خلال أسبابها المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات، وكظاهرة سعرية من خلال نتائجها المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار .

تعتبر النظرية الكمية أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة لزيادة كمية النقود، أما كينز فيرى أنه بزيادة الطلب الكلي ترتفع الأسعار، أما النظرية المعاصرة فتري أنه نمو كمية النقود.

يختلف التضخم بأنواعه حسب المعايير المستخدمة لتمييز بين أنواعه، ويرتبط بأسباب مختلفة فقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، وله آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع وله ايجابيات، كما يقاس التضخم وفق مؤشرات ومعايير تعتمد في قياسه.

تمهيد

عرف الإقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية منذ الاستقلال، و عرف تطورات في مبادئه وأسسها، وكذا إصلاحات مست الجهاز المصرفي، وفي سياق ذلك عرفت السياسة النقدية تطورات مواكبة للإصلاحات.

حيث شكل التضخم خطراً حقيقياً على النشاط الإقتصادي ككل، لذا تولدت قناعات راسخة لدى السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية.

كما تبين أيضاً منذ نهاية الثمانينيات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة، لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف.

مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات، عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

حيث نتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بتطور السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال والتعرف على مراحلها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فنتطرق إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم وشروطه، كذلك نبين متطلبات وإجراءات تطبيق هذه السياسة.

المبحث الأول :

مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يتم مباشرة من خلال إتباع عدة سياسات، والتي منها السياسة النقدية، حيث يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي وتتركز أساسا في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، ولقد مرت السياسة النقدية في الجزائر ومنذ الاستقلال بعدة مراحل، بدءا بمسايرتها لسياسة الإقتصاد الموجه مروراً بمرحلة الإصلاحات حتى التحول إلى سياسة إقتصاد السوق، وعليه سنتناول مسار السياسة النقدية في الجزائر وتطورها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : تطور السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990

بعد الإستقلال انتهجت الجزائر سياسة تسييرية مبنية على التخطيط، ولم تكن السياسة خلالها ذات معالم بارزة واضحة، حيث أن نشأة البنوك لم تكن بالأساس من أجل ممارسة نشاطها الطبيعي، لكنها راجعة لمتطلبات الإقتصاد الاشتراكي المخطط، كما أن النقود لم تكن إلا مجرد أداة للمبادلة، وبالتالي كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون أداة تتحكم في عملية تحقيق النمو وتحقيق الاستقرار الإقتصادي.

1 - السياسة النقدية خلال الفترة (62 - 82) :

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية في ظل غياب مشاريع استثمارية، وهو ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية، ومنه ازدياد الكتلة النقدية بشكل كبير في غياب أدوات السياسة النقدية، وعموما تميزت السياسة النقدية بالخصائص التالية :

- ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، وهذا حتى سنة 1966 ؛
- احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي؛

- تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري، حيث كانت مجرد مصدر للتدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
 - لجوء البنوك التجارية بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدّها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الإقتصادي، ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في إقتصاد الإستدانة؛
 - من خلال استفادتها من القروض أصبحت المؤسسات مدينة للبنوك، وهذه الأخيرة مدينة لدى البنك المركزي؛
 - تحديد معدلات الفائدة إداريا؛
 - يشكل تأطير القروض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في إقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القروض.
- أما ما تلى الفترة أي حتى سنة 1982، فلم يعد يلجأ للقروض القصيرة الأجل كوسيلة للتمويل الاستثماري، واستخدمت القروض الطويلة الأجل والتي مصدرها الخزينة العمومية، والتي تكفلت بتمويل الاستثمارات العمومية مع بعض البنوك العمومية.

2 - السياسة النقدية (82 - 89)

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع إعتقاد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية التي كانت في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفكرة بإنشاء مصرفين جديدين هما : بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وقد أشار في الفقرة 6 من المادة 19 من قانون 86 إلى

أن : يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل فابتداءً من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2.75% إلى 5% أي ظل ثابتاً حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبراً عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الإقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستوياتها الإسمي، وهذا أيضاً تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الإدخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

وقد عرف الإصلاح الهيكلي تطوراً نوعياً هاماً منذ 1988 بعد صدور النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك، التي أصبحت تسيير وفقاً لمعايير تجارية والمردودية. وقد تمثلت المرحلة الأولى للإصلاح في إنشاء إطار مؤسسي ملائم، وقد كانت الخطوة الرئيسية أولى وهي اتخاذ قرار في عام 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات تمويل الإقتصاد، بحيث أصبح مسؤوليتها تقتصر منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنى الأساسية والقطاعات الإستراتيجية فقط، وفي الفترة 1987 - 1988 أخذت عدة إجراءات لتشجيع المنافسة، كان أهمها إلغاء الحكومة لقرار التوطين الإجباري الوحيد، والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات واسعة مختلفة.

المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 1990.

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة، لذا اعتمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كأحدى السياسات الفاعلة في الحد من التضخم باعتبار أن العامل النقدي هو من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة للإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية في الإقتصاد.

أ - معالم السياسة النقدية خلال الفترة (1990 - 1994)

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم (90 - 10) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990 الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والإئتمان وإدارة السياسة النقدية، والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير في الكتلة النقدية.

يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية، بحسب ما نصت عليه المادة (44) من القانون رقم (90 - 10)، ويخول له القيام بعدة مهام، بحسب ما نصت عليه المادة (62) من الأمر رقم (3 - 11) المتعلق بالنقد والقرض التي أظهرت أن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها تعتبر من مهام المجلس، كما تحدد هذه السلطة الأهداف النقدية المتصلة بالمجاميع النقدية ومجاميع القروض، وقد عمل القانون رقم (90 - 10) على رد الاعتبار⁽¹⁾ إلى السياسة النقدية، إذ أرجع القرارات النقدية من الدائرة الحقيقية إلى الدائرة النقدية، كما أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي.

سمح رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض بتحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية، سواء من حيث الأهداف أو الإستهدافات الوسيطة أو أدوات تدخل البنك المركزي، إذ نصت المادة رقم (55) من القانون رقم (90 - 10) على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمادة رقم (44) تتعلق بالإستهدافات الوسيطة، والمواد ذات الأرقام من (69) إلى (93) من القانون نفسه تتعلق بأدوات السياسة النقدية، خاصة منها الأدوات غير المباشرة القائمة على اعتبارات السوق⁽²⁾.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين 3 توجهات مختلفة، تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى عام 1994، وهي الفترة التي سبقت

¹ - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990 - 2006) ، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008 ، ص 29 .

² - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 29 .

تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، ونهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الإئتمان لدى المؤسسات العامة، كما أنّ التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الإئتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي، وتمويل صندوق

إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، ويظهر المسح النقدي لهذه الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي نتج منه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (1) المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1994)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

1994	1993	1992	1991	1990	بنود المسح النقدي
60.4	19.6	22.6	24.3	6.5	صافي الأموال الأجنبية
663.3	607.4	493.3	391.9	336.5	صافي الأموال المحلية
774.4	747.6	625.1	485.7	414.1	الإئتمان المحلي
468.6	527.4	159.1	159.9	167.0	صافي الإئتمان للحكومة
305.8	220.2	465.2	325.8	247.0	الإئتمان للإقتصاد
111.1 -	140.2 -	131.8 -	93.8 -	77.5 -	بنود أخرى (صافي)
723.7	627.0	515.9	416.2	343.1	النقود وشبه النقود M ₂
476.0	446.5	369.7	325.9	270.1	النقود M ₁
247.7	180.5	146.2	90.3	72.9	أشباه النقود
141.9	132.0	118.2	98.2	85.5	ودائع CNEP
865.6	759.0	634	514.4	428.5	الالتزامات السائلة M ₃

المصدر: بلعروز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 30.

ب - توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (1994 - 2000)

على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح

الإقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة توسع النقدي المفرط، وتزامن تقيد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 الذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها الحدّ من توسع الكتلة النقدية M_2 بتخفيضها من 21.5 في المائة سنة 1993 إلى 14 في المائة سنة 1994، إذ تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000 حيث بلغ معدل النمو M_2 نسبة 13 في المائة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)، تباطؤ نمو العرض النقدي M_2 في الفترة 2000/1994، ماعدا سنة 1998، حيث بلغ نمو المجمع النقدي M_2 نسبة 27.2 في المائة، إذ وصل نمو M_2 سنة 1995 إلى أدنى مستوى وهو 10.5 في المائة مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي 1999 و 2000 بـ 12.1 في المائة و 13.2 في المائة على الترتيب، وتؤكد هذه النتائج فعليا التوجه الجديد للسياسة النقدية لما حققت من تخفيض معدلات التضخم إلى 5 في المائة سنة 1998 ليبلغ ذروته الدنيا بـ 0.34 في المائة سنة 2000 ، وتدعم نسب السيولة في الإقتصاد هذا التوجه أكثر، إذ انخفضت بـ 9 نقاط سنة 1996 مقارنة بسنة 1994.

الجدول رقم (2) المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (1994 - 2000)

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

بنود المسح النقدي	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأموال الأجنبية	60.4	26.3	134.0	350.6	280.7	169.6	775.9
صافي الأموال المحلية	663.3	773.3	781.1	733.5	1315.4	1619.7	1249.3
الإنتمان المحلي	774.4	967.2	57.4	1179.7	1629.4	1998.6	1671.1
صافي الإنتمان للحكومة	468.6	401.6	280.5	425.9	723.2	847.9	677.4
الإنتمان للإقتصاد	305.8	565.6	776.8	753.8	906.2	1150.7	993.7
بنود أخرى (صافي)	111.1 -	194.0 -	276.3 -	411.5 -	259.8 -	324.9 -	372.1 -
النقود وشبه النقود M_2	723.7	799.6	915.0	1084.2	1596.1	1789.4	2025.2
النقود M_1	476.0	519.1	589.1	672.8	826.4	905.2	1048.1
أشباه النقود	247.7	280.5	326.0	411.4	769.7	884.2	977.0
ودائع CNEP	141.9	148.9	165.4	177.9	/	/	/
الالتزامات السائلة	865.6	948.5	80.4	1262.1	/	/	/

المصدر : بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 31 .

ج توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (2006 - 2001)

تمثل الفترة (2006 - 2001) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى أفريل 2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة (2005 - 2009)، إذ تعززت مؤشرات الإقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت 54.6 و 67.3 دولار للبرميل سنتي 2005 و 2006 على الترتيب، بينما وصلت إلى 29 و 38.5 دولار سنتي 2003 و 2004 على الترتيب، وقدرت سنتي 2001 و 2002 بمتوسط سعر 24.9 و 25.2 دولار للبرميل على الترتيب⁽¹⁾

الجدول رقم (3) المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2001)

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	بنود المسح النقدي
5589.7	4179.4	3119.2	2342.7	1755.7	1310.8	صافي الأموال الأجنبية
921.0 -	37.7 -	618.7	1015.2	1150.1	1164.5	صافي الأموال المحلية
31.4	833.8	1514.4	1803.6	1845.5	1647.8	الإنتمان المحلي
1649.6 -	944.5 -	20.6 -	423.4	578.7	569.7	صافي الإنتمان للحكومة
1680.9	1778.3	1535	1380.2	1266.8	1878.1	الإنتمان للإقتصاد
952.4 -	796.4 -	895.7 -	686.8 -	622.6 -	446.1 -	بنود أخرى (صافي)
4668.6	4142.4	3737.9	3357.9	2905.8	2475.2	النقود وشبه النقود M ₂
2801.2	2417.4	2160.5	1630.4	1416.3	1238.5	النقود M ₁
1867.5	1724.9	1577.4	1727.5	1489.5	1236.7	أشباه النقود

المصدر : بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 32 .

عرف المجمع النقدي M₂ تراجعاً في نموه من 15.6 في المائة سنة 2003 و 11.32 في المائة سنة 2004 إلى نسبة 10.7 في المائة مقارنة بنموه سنة 2002 بمعدل نمو 17.4 في المائة بعد ما كان 22.2 في

¹ - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 32 .

المائة سنة 2001، ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكيف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية.

لقد تبنت السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة (1994 - 2000)، خاصة في فترة اعتماد برنامج للإصلاح الإقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14 في المائة خلال فترة البرنامج، ثم اتبعت سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ابتداءً من عام 1997، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، وكذا تحسن السيولة المصرفية وتراكم مخزون الإيداع من طرف الخزينة العمومية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم⁽¹⁾.

¹ - نفس المرجع ، ص 33 .

المبحث الثاني :

مفاهيم عامة حول التضخم في الجزائر.

من الصعب تحديد تعريف موحد للتضخم يلاقي قبولا عاما، إلا أن أكثر التعريفات شيوعا للتضخم هو أنه ارتفاع مستمر أو متواصل في المستوى العام للأسعار ويعتبر التضخم مفرط أو جامح إذ كان تزايد المستوى العام للأسعار يحدث بمعدل مرتفع خلال السنة، أما إذا كان المعدل منخفض خلال فترة قصيرة، فيتحقق ارتفاع الأسعار تدريجيا على مدة أو فترة زمنية طويلة نسبيا، فيعتبر عندئذ تضخم زاحف أو تدريجي. وفي الجزائر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية يتمثل في تخفيض معدل التضخم والتحكم فيه قصد حماية قيمة العملة. وتحقيق شروط التنمية غير التضخمية والاستقرار النقدي، وبالتالي سيتناول هذا المبحث مؤشرات التضخم في الجزائر في المطلب أول، أنواع التضخم وأسبابه في المطلب الثاني، أما الثالث فيتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.

المطلب الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر.

سيتناول هذا المطلب تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر، ثم تحليل تطور عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

أولا : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر.

تعتبر محاربة التضخم الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، نظرا للنتائج السلبية المتعددة والتي تتعدى الحدود الوطنية، فينخفض كفاءة استخدام الأرصدة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي وبالتالي سيتناول المطلب تحديد معدلات التضخم في الجزائر ثم تحليل تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2013)

الوحدة : %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	0.34	4.23	1.42	2.6	3.97	1.30	2.31	3.68	4.86	5.74	5.41	5.7	8.9	
معدل التضخم المستهدف						% 03			% 04 - % 03			% 4		

Source : banque d'Algérie , rapport 2000 , 2005 ,2008 ,2010 , 2013 , « évolution économique et monétaire en Algérie » .

من خلال تتبع معدل التضخم في الجدول أعلاه يتضح ما يلي :

نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2000 وصل إلى أدنى مستوى له يعادل 0.34 % ويمكن تفسير هذا في هذه المرحلة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالعامل على تقليص الموازنة العامة والصرامة في إدارة الكتلة النقدية بالاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى زيادة احتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية، وقد عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا سنة 2001 والذي بلغ 4.23 % ومرّد هو نمو المجمع النقدي M_2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف التي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال الفترة (2006-2002) تميز معدل التضخم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث تراوح بين 1.42 % كأدنى حد سنة 2002 و 3.97% كأقصى حد سنة 2004 ، ليرتفع سنة 2007 إلى 3.68% ثم إلى 4.86 % و 5.74% و 5.41% و 5.7% و 8.9 %

2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 .على التوالي، ومرّد ذلك هو

التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج النمو الاقتصادي .

ورغم إتباع الجزائر لسياسة استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية وذلك بالإعلان على أهداف رقمية للتضخم .

حيث خلال الفترة (2002-2006) **ضبطت** معدل التضخم المستهدف بـ 3 % وتمكنت خلال هذه السنوات بتحقيق معدلات تضخم معقولة أقل من 3 % وكذلك خلال الفترة (2007 - 2008) ضبطته عند 4 % و خلال الفترة (2009 - 2013) ضبطته عند 4 % ، ولكن هذا التقدير بمعدل تضخم المستهدف لم ينجح حيث حققت معدلات تضخم مرتفعة أكثر من المعدل المستهدف الذي قام بنك الجزائر بوضعه.

ويعود ارتفاع التضخم أساسا في السنوات الأخيرة إلى ثلاثة عوامل أساسية هي :

- ارتفاع كتلة الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة إنتاجية .
- ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية.
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر الصرف اليورو، علما أن 60 % من واردات الجزائر **تتم** بهذه العملة.

ثانيا: تحليل تطور عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.

يعتمد البنك المركزي إلى التحكم في وتيرة التضخم بالتوافق مع هدف النمو الاقتصادي المستهدف، وذلك من خلال مراقبة حذرة للتوسع النقد و الائتمان⁽¹⁾.

ولهذا السبب يحدد مجلس النقد و القرض الأهداف النقدية فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية في إطار تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقديمها⁽²⁾، وبالتالي سيتم تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر ومقابلاتها .

1 - العرض النقدي M_1 (الكتلة النقدية M_1)

يتكون العرض النقدي M_1 من وسائل الدفع مطلقة السيولة، ويتشكل هذا المجمع في الجزائر من **المتاحات** التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية

¹ - عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ص 64 .

² - الفقرة " ج " من المادة 62 للأمر 03 للأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض .

في الحسابات البريدية الجارية سواء بالدينار أو العملات الأجنبية، والجدول الموالي **يلوح** تطور العرض النقدي M_1 في الجزائر.

الجدول رقم (05) : تطور العرض النقدي M_1 في الجزائر (2000 - 2013)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M_1
2000	484.52 -	563.65	1048.18
2001	577.150 -	661.36	1238.51
2002	664.68 -	751.65	1416.34
2003	781.33 -	849.04	1630.38
2004	874.34 -	1286.23	2160.58
2005	921.01	1501.72	2422.73
2006	1081.04	2017.54	3098.59
2007	1284.5	2949.1	4233.6
2008	1540.0	3424.4	4964.9
2009	1829.3	3120.4	4949.8
2010	2098.6	3395.6	5638.5
2011	2571.5	3495.8	7141.7
2012	2849.2	3316.7	7675.2
2013			

المصدر : تم الاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات ؛

- النشرة الإحصائية الثلاثية ، بنك الجزائر ، ديسمبر 2013 ، ص 11 .

يتضح لنا من الجدول أن هناك نمواً مستمراً للعرض النقدي M_1 ، يعود إلى نمو النقود القانونية أو العملة في التداول الذي انتقل من 1048.18 مليار دينار سنة 2000 إلى 765.72 سنة 2012 ، و سنة 2013 - كما نلاحظ أنه في سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نمواً ملحوظاً، ويعود ذلك إلى زيادة أسعار فائدة موجبة زيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة **النفطية** منها، بالإضافة إلى أثر برنامج إنعاش الاقتصاد الذي انطلق سنة 2001، حيث خصصت له 255 مليار دينار مما أدى إلى زيادة نمو العرض النقدي M_1 .

2 العرض النقدي M_2 (الكتلة النقدية M_2)

يتكون العرض النقدي M_2 في الجزائر من العرض النقدي M_1 والودائع لأجل أو ما يعرف بنسبة النقود والجدول الموالي يوضح تطور العرض النقدي في الجزائر.

الجدول رقم (06) : تطور العرض النقدي M_2 في الجزائر (2000 - 2013)

البيان	العرض النقدي M_1	ودائع لأجل (النسبة النقدية)	العرض النقدي M_2	النتائج المحلية الإجمالي PIB	سيولة الاقتصاد % (PIB / M_2)
2000	1048.18	974.53	2022.53	4123.5	49.04
2001	1238.51	1235.00	2473.51	4260.6	58.50
2002	1416.34	1485.19	2901.53	4537.1	63.94
2003	1630.38	1724.04	3354.42	5264.2	63.72
2004	2160.58	157745	3738.03	6112.0	61.15
2005	2422.73	1724.17	4146.90	7448.9	55.30
2006	3098.59	1759.28	4857.87	8391	57.88
2007	4233.6	1761.00	5994.60	9513.7	63.01
2008	4964.9	1991.00	6956.0	11077.1	58.6
2009	4949.8	2228.9	7178.1	10006.7	70.5
2010	5638.5	2524.3	8162.8	12034.5	67.82
2011	7141.7	2787.5	9929.2	14480.7	68.56
2012	7675.2	3269.5	10944.6		
2013					

المصدر : تم الاعتماد على

- الديوان الوطني للإحصائيات

- النشرة الإحصائية الثلاثية ، بنك الجزائر ، ديسمبر ، 2013 ، ص 11 .

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2002 عرفت ظاهرة نقدية جديدة تعتبر ميزة لتطور الوضعية النقدية، ويتعلق الأمر بزيادة شبه النقد الذي بلغ 1485.19 مليار دينار سنة 2002، و يعود هذا الارتفاع الهام المتواصل لصافي

الأصول الخارجية لبنك الجزائر والذي تعدى مستواه العرض النقدي M_1 الذي بلغ 1416.34 سنة 2002 ، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

عرفت سنة 2003 تراجع نمو الودائع حيث بلغت 8.5 % بالرغم من ارتفاع معدل نمو الودائع **الصعبة** بـ 28.2 % سنة 2002 ، وسبب ذلك هو انخفاض الودائع لأجل بالدينار بنسبة 12.5 % .

نلاحظ خلال الفترة (2004 – 2013) تزايد نمو العرض النقدي M_2 بالموازاة مع العرض M_1 حيث بلغ العرض النقدي M_2 : 3738.03 ، 4146.90 ، 4857.87 ، 5994.60 ، 6956.0 ، 7178.7 ، 8162.8 ، 9929.2 ، 10944.6 ، خلال السنوات 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 على التوالي .

3 تحليل مقابلات العرض النقدي

تتكون مقابلات العرض النقدي من الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي، وتنقسم إلى الأصول الخارجية أو ما يعرف باحتياطات الصرف والقروض للدولة، والجدول الموالي يبين تطورات العرض النقدي .

¹ - محمد لقصابي ، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي 2004 ، ص 3 .

الجدول رقم (07) تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (2000 - 2013)

السنوات	الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	776	677.47	993.73
2001	1310.74	569.72	1078.44
2002	1755.6	578.69	1260.8
2003	2342.66	423.40	1380.16
2004	3119.17	20.59 -	1434.87
2005	4179.39	939.24 -	1778.28
2006	5522.06	1267.71 -	1905.4
2007	7415.56	2193 -	2214.45
2008	10247.0	3627.3 -	2615.5
2009	10886.0	3488.9 -	3086.5
2010	11997.0	3510.9 -	3268.1
2011	13922.4	3406.6 -	3726.5
2012	14976.4	3413.6 -	4184.9
2013			

المصدر : تم الاعتماد على :

الديوان الوطني للإحصائيات، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2012، ص 10 .

عرفت احتياطات الصرف نمو سريعا ومستمرًا بين سنتي 2003 و 2007 ونتيجة لهذا الارتفاع في الأصول الخارجية، ظهرت في الاقتصاد الوطني ظاهرة جديدة تتمثل في تجاوز احتياطات الصرف العرض النقدي M_2 وبلغت تغطية احتياطات الصرف العرض النقدي M_2 83.28 % ، بينما انخفضت نسبة نمو القروض للاقتصاد سنة 2003 إلى 8.49 % مقابل 17.5 % سنة 2002 ، وذلك بسبب إنهاء عملية إعادة الهيكلة لمحافظ المصارف العامة، بينما انخفضت قروض الدولة إلى 26.83 في 2003 ، وزادت حدة هذا الانخفاض في سنة 2004 إلى 104.86 % ، وخلاف للسنوات السابقة فقد أصبحت الدولة في وضعية دائنة تجاه الجهاز المصرفي واستمر ذلك خلال الفترة (2005-2013) حيث يمكن تفسير هذه الوضعية بتراكم موارد صندوق ضبط الإجراءات العامة الذي انشأ سنة 2001 ، أما بالنسبة للقروض للاقتصاد، ورغم ما ميز الفترة الأخيرة للاقتصاد الكلي من فائض ادخار على الاستثمار، إلا أن نسبة القروض للاقتصاد بقيت ضئيلة حيث بلغ

2615.5 مليار دينار، 3086.5 مليار دينار، 3268.1، 3726.5، 4184.9، خلال السنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 على التوالي

المطلب الثاني : أنواع التضخم في الجزائر و أسبابه.

سيتم إدراج في هذا المطلب كلا من أنواع التضخم في الجزائر وأسبابه.

أولاً: أنواع التضخم في الجزائر

تتعدد أنواع التضخم في الجزائر، ويمكن ذكر أهمها في ما يلي⁽¹⁾:

1 - التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم، وهذا ناتج أو راجع إلى الأزمات والإختلالات البنوية في اقتصادها، والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول الخروج جاهدة من التخلف، فحاولت خلال سنة 1990 بإعادة برنامج النظام الاقتصادي فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء إمام الأمر الواقع، أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من الازدهار، ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور والتقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بمختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة.

2 - تضخم التنمية :

العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية.

¹ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرجاح، ورقلة، 2005، 2006، ص ص 245، 251.

3 -التضخم الانتقالي :

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينيات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، وهذا لارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

ثانيا : أسباب التضخم في الجزائر

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية، ولا تعود فقط إلى الأسباب الداخلية بل تتعداها إلى أسباب خارجية، ولقد اتبعت السلطات النقدية لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة، بنيت على نظام التخطيط المركزي فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل حين كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية وخاصة التضخم.

1 -الأسباب الداخلية للتضخم :

ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:(1)

أ -وجود فائض في السيولة النقدية :

والذي يعود أساسا إلى عجز الخزينة المعوض عن طريق الإصدار النقدي، والعجز المالي للمؤسسات العمومية، والمغطى من طرق البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، كما لضعف القطاع المصرفي والدور الضعيف الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي أثرا بالغا **تتميم** ذلك الفائض في السيولة النقدية بحيث أن نسبة 50 % من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني كانت خارج النظام المصرفي في سنة 1990 . وهو ما يعادل 153 مليار دينار والذي انخفضت بعد عشر سنوات لإلى أقل من 40 % ومع هذا ما

¹ - Bouzidi Abdel majid , les annees 90 de le comomie algérienne , ENAG éditions , Alger ?1994 , P 24 .

تزال هذه النسبة بعيدة عن المعايير الصحيحة المتعارف عليها، في الاقتصاديات المتطورة والتي يجب أن لا تتعدى 20 % .

ب - فائض في الطلب الداخلي

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري هي التي زادت من حجم أهمية لدى كل المؤسسات والعائلات ولقد ساهمت عدة عوامل في توسع الطلب منها، كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بالنسبة للنشاطات الرسمية وغير الرسمية.

ج - جهود في العرض الداخلي من السلع

جانب العرض كان صلبا جامدا وغير متجاوب مع المتتالي في النشاطات الاقتصادية الرسمية، وغير المعلنة في تلك الفترة، فالترديد في عرض السلع والخدمات كان ضعيفا بسبب مستوى الإنتاجية المنخفض في عوامل رأس المال والعمل على السواء، وفي مجمل القطاعات الفروع الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاية العرض أدى في بعض الأحيان إلى انتشار ظاهرة الندرة، وعمليات الشراء الاحتياطية مما شجع على تسارع الضغوط التضخمية من هذا الجانب.

2 - الأسباب الخارجية للتضخم

أ - التضخم المستورد في الجزائر

من أهم الأسباب الخارجية المؤدية للتضخم نذكر ما يلي:⁽¹⁾

إن هذا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، حيث أن هاذين العاملين عرّضا السياسات الاقتصادية الجزائرية للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة.

¹ - محمود حميدان ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2005 ، ص 117 .

ب - سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة

إن عملية تخفيض سعر الصرف أمر كثيرا ما يثير الجدل خاصة في الدول النامية حيث نجد في عقد التسعينات أن هذه العملية ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي، زيادة البطالة، إضعاف الاستثمار في القطاع العام وارتفاع تكاليف المعيشة .

ج - تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات

عرفت أسعار الفائدة اتجاهات سريعة نحو الارتفاع في بداية الثمانينات حيث كان الاقتصاد الجزائري قد دخل برامج استثمارية و**انمائية** طموحة معتمد بنسبة شبه كلية على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب مع مستوى المردودية الضعيف في الإنتاج والنمو الديمغرافي القوي، مستفيداً من زيادة حصيلة الصادرات المعتمدة على المنتوجات النفطية كل هذا مع سياسة البذخ كان لها دور أساسي في انفجار الضغوط التضخمية .

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر.

يترتب على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في حالات متعددة، تتعلق درجتها إلى حد كبير بمدى توقع حصول هذه الظاهرة مسبقا، وتمثل في:⁽¹⁾

أولا : الآثار الاقتصادية

يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1 أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية

يؤدي التضخم في توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى حتى تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية والتي تتميز بقلّة المغامرة مثل الخدمات السياسية، إنتاج السلع **الترفيهية**، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والجملة والتجزئة .

¹ - نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، دون سنة نشر ، ص ص : 337- 339 .

2 أثر التضخم على الادخار

نظرا لنقص السلع الاستهلاكية الذي صاحب الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع السعار بصورة أكثر **سواءً**، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية إلى شراء المعادن الثمينة والسيارات الفخمة **وبخصوص** الأراضي والمساكن الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع من السلع والخدمات الأخرى .

3 أثر التضخم على الاستهلاك

يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها وضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة : مقياس **للقيمة**، وسيط للمبادلة، مخزن للقيمة، وينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة، فيزداد ميلهم في الاستهلاك، ففي فترات التضخم تتدهور القوة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة وإنفاقها على السلع الاستهلاكية.

ثانيا : الآثار الاجتماعية

يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1 -التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عالية، هي عملية تحديد الأجر، حيث أن التضخم أعاد توزيع الدخل الجارية بثلاث طرق هي :

- ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات بمعدلات متفاوتة ؛
- ارتفاع متوسط الدخل والمستوى العام للأسعار بمعدلات مختلفة ؛
- ارتفاع الأجور المحصلة من مختلف الوظائف **والتحول** المحققة من طرق ومصادر أخرى بمعدلات متباينة .

- هجرة الأدمغة الجزائرية للخارجة

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في النصف الأول من العقد الأخير للقرن الماضي، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل بالخارج .

- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات

إن من أخطر الصور الرئيسية التي أحدثتها الضغوط التضخمية، وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخول وتدهور في مستوى معيشة فئات **عريضة** من الشرائح الجزائرية، هي تلك التصرفات والعادات الجديدة والخطيرة التي تفاقمت في المجتمع مثل الرشوة والفساد الإداري، وكل صور البيروقراطية والمحسوبية .

المبحث الثالث :

دراسة متطلبات سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

المطلب الأول: دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

ويشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت فئات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية، كما تبين أيضا منذ نهاية الثمانينات أن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية كمعدلات الفائدة، وسعر الصرف، والمجمعات النقدية)، لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحدّ من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات، عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

أ - تعريف سياسة استهداف التضخم:

يعرف استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية⁽¹⁾.

كما يعرف استهداف التضخم بأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان

¹ - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 42 .

السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم أسلوباً جديداً وحديثاً لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها فهو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينات، وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990.

ب - الشروط العامة والشروط الأولية لاستهداف التضخم

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تتصرف على الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الإقتصادي لتحقيق هدف استقرار الأسعار، فإن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط : الشروط العامة، والشروط الأولية⁽²⁾.

تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، وفي المقابل تشير الشروط الأولية إلى فعالية السياسة النقدية.

1 - الشروط العامة لاستهداف التضخم.

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول إنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.

يحدد خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم وهي :

1 - اسماعيل أحمد الشناوي ، استهداف التضخم والدول النامية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة عين شمس، 2004 ، ص 15.

2 - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 43 .

- في الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين بإطار زمني محدد، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات، وهي تتمثل أساسا في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحافية ومطبوعات وخطابات رسمية؛
- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف؛
- إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، حيث تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم، وليس فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية، ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي؛
- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور والأسواق وخطط وأهداف صانعي السياسة النقدية؛
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

2- الشروط الأولية لاستهداف التضخم.

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقه، وعلى عكس الشروط العامة، فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالا حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه.

توجد ثلاثة شروط أولية لفاعلية سياسة استهداف التضخم، وهي:

(أ) - استقلالية البنك المركزي

يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذا التضخم المنخفض، وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، وفي الوقت نفسه عدم التقييد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، كما يجب ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، كما يجب عدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي، بل يجب أن تكون الإجراءات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية، إن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الإستهدافات الموضوعية، مع إجبار البنك المركزي على التكيف مع سياسته النقدية بحسب الظروف السائدة.

(ب) - امتلاك استهداف وحيد

يتمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم انعدام استهدافات اسمية أخرى، مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي، تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، يعني هذا الشرط توفر واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ المعدل المستهدف وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه، إذا كان اقتصاد البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال، فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، الأمر الذي يؤثر في مصداقية السياسة النقدية، وعندما يتم تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دولة أخرى، يترتب على ذلك قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة بمعدل التضخم في دولة لأخرى كمعدل مستهدف للتضخم، وعندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة بنك دولة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً، يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم محلياً، وهو ما يتعارض مع استهداف التضخم.

وإذا حدث تضارب بين الهدف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة، ولفقادي هذا التضارب من المطلوب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه للتضخم الأولوية في حالة حدوث أي تعارض، لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لفقادي تلك المشاكل ألا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة، مع النظر إلى أن هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية.

(ج) - وجود علاقة مستقرة بين أداة السياسة النقدية ومعدل التضخم

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعتقد أنه يجب على أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مدها في المستقبل، ولا بد أيضاً من أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات، لتظهر أثارها في النشاط الاقتصادي، فإذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب. وقد تبنت بعض الدول سياسة استهداف التضخم، لكنها لم تستوف أحد الشروط المسبقة لفاعلية هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية في تحقيق تضخم منخفض.

وإذا استوفت أي دولة للشروط العامة بصفة كاملة، وللشروط الولية بصفة جزئية أو كاملة، يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.

المطلب الثاني : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

نجحت دول كثيرة من الدول بتطبيق هذه السياسة، مثل نيوزيلاندا، وكندا، وبريطانيا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك والأرجنتين، وتم تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف خلال فترة زمنية وجيزة، إن أول ما قامت به هذه البلدان في الاعتماد على سياسة استهداف التضخم هو تخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستويات، لذا نتساءل عن مدى تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر بعدما تم تخفيض معدل التضخم ابتداءً من عام 1998 ؟

إن الحكم على مدى فاعلية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولاً بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف، ويوجد نوعان بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في الجزائر توفيرها لتبني هذه السياسة، وهي الشروط العامة، والشروط الأولية.

أ - إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم

تظهر بعض الشروط العامة في تعريف سياسة الاستهداف التي تركز بوضوح على معدل أو مدى مستهدف من التضخم من خلال إعلان السلطة النقدية أو الحكومة أو الإثنين معا أو هيئة أخرى عن هدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم في فترة زمنية معينة في المستقبل⁽¹⁾.

ونجد أن الإعلان عن الأهداف الرقمية هو الشرط الأول لإمكانية تطبيق هذه السياسة، إلا أننا لا نجد هذا الشرط متوفراً، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر، إذ لم ينص القانون رقم 90 - 10، ولا الأوامر المعدلان لهذا القانون، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر، على تحديد معدل التضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين ويعد هذا الشرط كافياً للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

أما الشرط الثاني فيتمثل في الالتزام المؤسساتاتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية، من بينهما هدف استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول والأساسي له على رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، ويعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

وتتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة لتنبؤ بمعدل التضخم، لذا يستدعي ذلك منه تشكيل بنك المعلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

¹ - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 48 .

وتعد زيادة الشفافية، وإخضاع البنك المركزي للمساءلة، واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم، من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، كما يتعين على البنك المركزي تعزيز هذه الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الأعوان الاقتصاديون قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل، ولا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي، إذ لا توجد هذه الهيئة في الجزائر كي تسأل البنك المركزي عن مدى تحقيقه للأهداف⁽¹⁾.

لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة، سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، كما لا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم لتحقيق المعدلات أو المدى المستهدف من التضخم، لذا من المطلوب إحداث إصلاحات على الأدوات السياسية النقدية والعمل على إيجاد نماذج إحصائية قياسية تربط اتجاهات التضخم بسلوكات السلطة النقدية من خلال تغيير أدواتها النقدية.

وتعتبر أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم غير محققة، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن للسلطة النقدية أن تعتمد على سياسة استهداف التضخم في المدى القريب، على رغم أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين 0 - 5 في المائة، وتعتبر هذه الحدود مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية إذا افترنت بإرادة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة استهداف التضخم في المستقبل، ونشير في هذا الصدد إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994 - 1998 الذي طبقت فيه الجزائر قد أشار إلى الاستهداف، إذ لَمَّح إلى اعتماد معدلات تضخم تقارب المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة، والتي لها علاقات تجارية مع الجزائر.

لا تكفي هذه الإدارة وحدها ولا حتى الشروط العامة إذا توفرت، إذ يمكن عن طريق إصدار التشريعات القانونية تحقيق كل الشروط العامة، الأمر الذي يجعل إمكانية تطبيق سياسة الاستهداف قائمة لنجاح سياسة استهداف التضخم، نظرا إلى الصعوبات التي تحول دون تطبيق الفعال لهذه السياسة.

¹ - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 48 .

ب - صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل

توجد عدة أسباب تمنع السلطة النقدية في حال استهدافها التضخم من تحقيق سياستها بفاعلية أكبر، وتتمثل هذه الأسباب في عدم توفر الشروط الأولية للاستهداف إلى جانب وجود صعوبات أخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني.

تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الأولية لاستهداف التضخم، بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني، فلا يهتم الإطار التشريعي حتى إذا أعطى استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها، ونجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجه، الأمر الذي ترك سلوكات يصعب محوها بسرعة، سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو في أوضاع النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي⁽¹⁾.

وتوجد عدة أمثلة توضح بها ثقل تجربة العقود الماضية وتأثيرها في استقلالية السلطة النقدية ميدانيا على رغم أن القانون رقم (90-10) أعطى استقلالية جيدة من الناحية القانونية للسلطة النقدية، ويتعلق المثال الأول بعدم تطبيق المادة رقم (78) من القانون رقم (90-10) التي تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخرينة تسبيقات سنوية لا تتعدى في حدها الأقصى 10 في المائة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، إذ نجد أن التسبيقات في الخزينة بلغت 144.6% سنة 1992 مقارنة بسنة 1991 و 234.5 في المائة سنة 1993 مقارنة بالسنة الماضية، ثم بدأت في التناقص المستمر من سنة إلى أخرى، بحيث بلغت في عام 1997 نسبة 51.7 في المائة مقارنة بالإيرادات العادية لسنة 1996⁽²⁾.

ويعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثلا عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي، والدليل على ذلك تصريح رئيس الحكومة الحالي بأن تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.

¹- بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 49 .

² - الطاهر لطرش ، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 362 .

وإذا أرادت السلطة النقدية في المستقبل أن تطبق سياسة استهداف التضخم، عليها أن ترسخ بصفة أكبر الاستقلالية القانونية والممارسات الميدانية عما هي عليه الآن، خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية اهتز وزنها بعد صدور الأمر رقم (3 - 11).

ويعد استخدام استهداف وسيط وحيد ممثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف الشرط الثاني من الشروط الأولية المسبقة لنجاح سياسة استهداف التضخم، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية أخرى غير هذا الاستهداف حتى لا يحدث تعارض بين الاستهدافات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، لذا يتعين على السلطة النقدية في الجزائر عدم استهداف سعر الصرف إذا أرادت أن تطبق بفاعلية سياسة استهداف التضخم، أي أنها يجب أن تعمل على تحرير سعر الصرف وتقويمه⁽¹⁾.

كما يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل نموذج قياسي يربط أدواتها بمعدل التضخم، الأمر الذي يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة أدواتها النقدية، لأنها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في الفترة التي اختارتها، ويجب على بنك الجزائر أن يسدّ الثغرة في ما يتعلق بتشكيل نماذج اقتصادية معقدة تجمع عدة متغيرات اقتصادية، الأمر الذي يسمح بالتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ويعد إنشاء بنك المعلومات ضرورة حتمية تساعد في تحديد المعدل المستهدف.

كما تعد مشكلة المتأخرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية في معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر، خاصة في المرحلة الانتقالية التي يمولها الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال في معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له، وهو ما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جُلّ صادراته، الأمر الذي يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إذ إنّ جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن، وهو لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية، الأمر الذي يؤثر في معدل التضخم في

¹ - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 49.

المستقبل، ويؤدي إلى انعدام تطور الأسواق المالية والنقدية، ولعدم كفاءة النظام المصرفي تأثير سلبي في معدل التضخم المستهدف، باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد، ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، كما أنه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهذا الأمر تنشأ عنه الفجوات التضخمية، لأن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.

إن نجاح سياسة استهداف التضخم مرتبطة بتدليل هذه الصعوبات بإعطاء استقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار، باعتبار الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، من خلال إصدار التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الميدانية، كما يعد بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية أهم خطوة لنجاح هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، إن إحداث إصلاحات في المنظومة المصرفية كفيل بإحداث التأثير المناسب من قبل السلطة النقدية عن طريق أدواتها في النشاط الاقتصادي.

خلاصة الفصل

مر الإقتصاد الجزائري بعدة تطورات منذ الحقبة الإستعمارية حيث تدهور منذ الاستقلال لذلك توجب على الدولة أن تقوم بإصلاحات في الجهاز المصرفي، حيث تقوم في التأثير على الإقتصاد ومنها السياسة النقدية، التي تعتبر المحرك الأساسي للكتلة النقدية، ولقد اتخذت السياسة النقدية في الجزائر مسار حسب الإصلاحات منذ الاستقلال.

تعد سياسة استهداف التضخم إطار حديث نسبيا في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل.

تبنت بعض الدول المتقدمة هذا الأسلوب في بداية التسعينات من القرن العشرين، لتتبعها دول نامية في تطبيق استهداف التضخم، حيث يمكن للدولة تميز استهداف التضخم من غيرها، بتوفرها على الشروط لفاعلية هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية.

لا يعني أن استهداف التضخم يخلو من صعوبات، منها أنه لا توجد ضمانات كافية بأن يكون البنك المركزي ناجحا في استعمال تقديره بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات.

الخاتمة العامة

1 ملخص

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الإقتصاديات المتقدمة والنامية، فهي تعبر عن ارتفاع مستوى العام للأسعار، يترتب على عدم وجود استقرار في الأسعار تذبذب حجم الناتج المحلي الخام وضالة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات.

يمثل هدف استقرار الأسعار هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

لجأت معظم الدول النامية التي عانت من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات إقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برنامج الإصلاح لاحتواء هذه الظاهرة.

اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق استقرار الأسعار، تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار في المدى الطويل.

في هذا السياق انصبت دراستنا لمدى فعالية هاتين السياستين في تحقيق الاستقرار مع التركيز على حالة الإقتصاد الجزائري.

احتوى هذا الموضوع على ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى السياسة النقدية التقليدية بالاعتماد على الوصف، فعرضنا في البداية مفهوم هذه السياسة وتطورها مع إلقاء نظرة عامة حول النقود، كما درسنا أدواتها، وأهدافها التي تصبوا إليها.

درسنا في الفصل الثاني تحديد مفهوم التضخم حيث قدمنا عدة مفاهيم اختلفت باختلاف نظرة المدارس الفكرية، وأنواع التضخم حسب معايير، كذلك الأسباب التي تحتوي التضخم وقد أشرنا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها التضخم في المجتمع والاقتصاد، كما تطرقنا إلى مؤشرات ومقاييس التضخم.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى تجربة الجزائر في الحد من التضخم عن طريق السياسة النقدية من خلال مسار السياسة النقدية منذ الإستقلال إلى غاية 2006، في ظل ظروف الإصلاحات، ومع الزمن تراجعت فعالية السياسة النقدية مع نهاية الثمانينات أدى إلى التفكير في سياسة أخرى تكون أكثر فعالية في علاج التضخم، تمثلت هذه السياسة في سياسة استهداف التضخم حيث تم التطرق إلى مفهومها وشروطها العامة والأولية، مع الإشارة إلى الجزائر وقدرتها على تبني سياسة استهداف التضخم.

2 - نتائج البحث

لقد استخلصنا من هذه الدراسة نتائج والتي تمثل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والفرضيات التي تم التطرق إليها فيما يلي:

- يعبر التضخم عن ظاهرة نقدية مظهره الارتفاع المستمر والتصاعدي لمستوى العام للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض خلال فترة زمنية معينة، حيث تباينت مفاهيم وتعريف التضخم مما أدى إلى اختلاف السياسات المعالجة له.
- لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الإقتصاديات المتقدمة وإنما هي ظاهرة إقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الإقتصادي للدول النامية.
- رغم تعدد واختلاف الأسباب المؤدية للتضخم إلا أن أثاره تبقى وخيمة سواء على البناء الإقتصادي أو الإجتماعي مما يخلق بيئة غير مستقرة لتحقيق النمو الإقتصادي وخلق الثروة وتوزيعها.
- تعنى السياسة النقدية القائمة على الإستهدافات الكمية تلك الإجراءات الكفيلة بالتأثير على الكتلة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي لها، وتعبر فعاليتها عن الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير على النشاط الإقتصادي لتحقيق هدفها.

- يمثل الهدف النهائي والأساسي للسياسة النقدية في هدف استقرار الأسعار دون الأهداف الأخرى، فلا يمكن تحميل هذه السياسة أكثر من هدف واحد.
- تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة.
- يمثل معدل التضخم رقمي أو مدى أو سقف مستهدف استهدافا وسيطيا لهذه السياسة مع وجود علاقة واضحة بين معدل التضخم المستهدف وأدوات السياسة النقدية، كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من سياسة الإستهداف النقدي القائمة على مقاربة غير مباشرة لمواجهة التضخم، يتطلب توفر شروط مسبقة لفعالية هذا الإطار في إدارة السياسة النقدية إلى جانب شروط عامة التي تحدد مدى الالتزام بتطبيق استهداف التضخم من عدمه.
- تتعدد الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر من أسباب مؤسسية وهيكلية ونقدية، حيث يمكن القضاء على الأسباب الأخيرة، دون غيرها من الأسباب عن طريق السياسة النقدية.
- لا يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم استيفاء الشروط العامة والشروط الأولية، فإذا أرادت السلطة النقدية تطبيق هذا الأسلوب في المستقبل عليها أن تجعل إقتصادها يقوم كلية على مبادئ إقتصاد السوق من تحرير أسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة، تحرير سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية وحرية حركة رؤوس الأموال.

3- الإقتراحات والتوصيات

- حتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية في الجزائر نقترح ما يلي:
- نقترح أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.
- نقترح إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها.

- عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية.
- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برنامج الخصخصة.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة.
- البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى نتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق مستقبلا في الجزائر إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل لتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الإقتصادي.

4 - آفاق البحث

- يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة.
- تكييف الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلطة النقدية وأدائها في المرحلة الانتقالية.
- دراسة سياسة استهداف التضخم في مرحلة التحرير المالي.
- إشكالية تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية في إطار استهداف التضخم.

قائمة المصادر والمراجع

I. باللغة العربية :

1 / الكتب :

- 1 - أحمد فريد مصطفى ، سهير السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 .
- 2 - أمين رفعت المحجوب ، محاضرات في النقود والإقتصاد ، مصر ، دار النهضة العربية ، 1994 .
- 3 - اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد مرسي العريقات ، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 1999 .
- 4 - اسماعيل أحمد الشناوي ، استهداف التضخم والدول النامية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة عين شمس ، 2004 .
- 5 - أحمد أبو الفتوح ناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 .
- 6 - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
- 7 - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2006 .
- 8 - بلعزوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990 - 2006) ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 41 شتاء 2008
- 9 - محمود حميدان ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2005
- 10 - بوشاشي بوعلام ، الأمين في الإقتصاد ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، دون سنة نشر .

- 11 - جيمس جوارتيني ، وريجارد أستورب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون ، دار المريخ ، السعودية ، 1988 .
- 12 - حمدي عبد العظيم ، السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1980 .
- 10 - خالد واصف الوزاني و أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، طبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 .
- 11 - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الحلبي الحقوقية ، 2003 .
- 12 - سليمان مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، القاهرة ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 .
- 13 - صالح مفتاح ، النقود والسياسات النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات) ، الطبعة الأولى ، دار النشر للنشر والتوزيع ، 2005 .
- 14 - صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1984 .
- 15 - صبحي تادرس قريصة ومحمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .
- 16 - ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار الفكر ، 1993 .
- 17 - عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الأكاديمية للنشر ، المفرق ، الأردن ، 1999 .
- 18 - عبد المنعم السيد علي وحسن نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار حامد للنشر ، الأردن ، 2004 .
- 19 - عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، 1994 .
- 20 - علي حافظ منصور ، اقتصاديات النقود والبنوك ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1998 .

- 21 علوان زياد ، النقود و المصارف ، حلب ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1982.
- 22 غازي حسين عناية ، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي ، دار الجبل ، بيروت ، 1991.
- 23 غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، بيروت ، 2000 .
- 24 فريدة بخراز يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 .
- 25 فتح الله ولعلو ، الاقتصاد ، توزيع المداخيل ، النقود والائتمان ، بيروت ، دار الحداثة ، 1987.
- 26 قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 27 كمال غالي ، مبادئ الاقتصاد المالي ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة دمشق ، 1968.
- 28 لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، الطبعة الرابعة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 .
- 29 الطاهر لطرش ، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004 .
- 30 محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978 .
- 31 محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2002 .
- 32 محمد الشريف ألمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .
- 33 مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، 1996.
- 34 مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية ، النظريات النقدية ، قسنطينة ، دار البعث للطباعة والنشر ، 1989.
- 35 خبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 1994 .

- 36 خبيل الروبي ، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1984 .
- 37 خبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، دون سنة نشر .
- 38 وسام ملاك ، النقود والسياسة النقدية الداخلية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، 2000 .
- 39 العطار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 1998 .
- 40 الغولي أسامة وشهاب مجدي ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الأسكندرية .1997
- 41 محمد لقصاسي ، الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي 2004 .

2- الرسائل والأطروحات :

- 1- آيت طالب حميد ، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 1997 .
- 2- اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، نقود وبنوك ، 2010 ، 2011 .
- 3- بن يوسف نوة ، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2006/2007 .

4- نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية - أسبابه، وقياسه، وعلاجه ، جامعة

عين شمس، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، 1981.

5- عبد الله ولد محمد ولد مختار ، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم ، مذكرة ماجستير ، جامعة

الجزائر ، علوم إقتصادية ، 2010 ، 2011 .

6- محمد أمين بن الدين ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة

الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2009 - 2010 .

7- الفقرة " ج " من المادة 62 للأمر 03 للأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

8- النشرة الإحصائية الثلاثية ، بنك الجزائر ، ديسمبر 2013 .

9- الديوان الوطني للإحصائيات، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، ديسمبر 2012 .

10 - سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، علوم

اقتصادية ، جامعة قاصدي مراح ، ورقلة ، 2005 ، 2006 .

II. المراجع باللغة الفرنسية :

1- jen perrepattat , monnaie , institutions financières et politique monétaires , 5^{em} éditions , Economica , paris , 1993.

2- Michelle de mourgues , la monnaie , Système financière et théorie , monétaire , 3^{em} édition , Economica , 1993.

3- Bouzidi Abdel majid , les annees 90 de le comomie algérienne , ENAG éditions , Alger ?1994

فهرست المواضيع

مقدمة (أ - ب)

الفصل الأول : مدخل عام للسياسة النقدية..... (1 -)

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية (-)

المطلب الأول : نظرة عامة حول النقود..... (-)

المطلب الثاني : مفهوم السياسة النقدية..... (-)

المطلب الثالث : تطور السياسة النقدية (-)

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية (-)

المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (-)

المطلب الثاني : الأدوات غير المباشرة (-)

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية (-)

المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية (-)

المطلب الأول : الأهداف الأولية للسياسة النقدية (-)

المطلب الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية (-)

المطلب الثالث : الأهداف النهائية (-)

الفصل الثاني : الإطار النظري العام للتضخم (-)

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التضخم (-)

المطلب الأول : مفهوم التضخم (-)

المطلب الثاني : التضخم وفق النظريات النقدية..... (-)

المطلب الثالث : أنواع التضخم (-)

المبحث الثاني : أسباب التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية (-)

المطلب الأول : أسباب التضخم (-)

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم (-)

المطلب الثالث : مؤشرات ومقاييس التضخم (-)

الفصل الثالث : مسار السياسة النقدية وواقع استهداف التضخم في الجزائر... (-)

المبحث الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر (-)

- (-).....المطلب الأول : تطور السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990
- (-).....المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 1990
- (-).....المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم في الجزائر
- (-).....المطلب الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر
- (-).....المطلب الثاني : أنواع التضخم في الجزائر وأسبابه
- (-).....المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر
- (-).....المبحث الثالث : دراسة متطلبات سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية ..
- (-).....المطلب الأول : دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر
- (-).....المطلب الثاني : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر
- (-).....الخاتمة
- (-).....قائمة المصادر والمراجع
- (-).....فهرست الموضوعات